الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٤١
الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/53/2)

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عند مطلع القرن، قال قاض مرة لمحام شهير معروف بطول حججه، "لقد استمعت بعناية تامة لعرضكم، ولا بد لي من القول بأنني لست الأكثر حكمة،" فأجاب المحامي "ربما لست الأكثر حكمة - سيدي - ولكنك بالتأكيد أفضل معرفة". ويبدو أن التقارير السنوية لمجلس الأمن المقدمة إلى الجمعية العامة قد صيغت بنفس هذه الروح، عدا أنه حتى بالنظر إلى مجموعة وثائق المجلس التي رأيناها من قبل منفردة عند صدورها طول العام، لسنا حتى أفضل معرفة.

المادة ٢٤ من الميثاق، التي عهدت إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة جميعا، قضت أيضا بأنه ينبغي للمجلس أن يرفع تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها. وغرض الميثاق واضح تماما. لقد فوض المجلس مسؤوليات، ويتوقع منه أن يقدم حسابا كاملا عن عمله لأعضاء الأمم المتحدة الذين يتلقى منهم سلطاته. وهذا لم يحدث أبدا، ولكنه من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يُحترم نص وروح الميثاق في تقارير المجلس. منذ عامين، بمبادرة من أعضاء حركة عدم الانحياز، أصدرت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين القرار ١٩٣/٥١، الذي شجع مجلس الأمن على أن يقدم لدى تقديم تقاريره إلى الجمعية العامة سردا موضوعيا وتحليليا وماديا لما يقوم به من عمل. وتضمن قائمة توضيحية بما يرغب أعضاء الأمم المتحدة أن يروه مضمنا في تقارير المجلس.

ولسوء الطالع لا يزال المجلس مقصرا في تحقيق رغبات الجمعية العامة. فالتقرير لا يزال مقتصرا على تقديم قائمة بما فعله المجلس أو قاله بشأن عدد من المواضيع. وبالإضافة إلى التدابير الواردة في القرار ١٩٣/٥١ كان الأعضاء يتوقعون، أن يتضمن التقرير، على سبيل المثال، تقييما موضوعيا عن المدى الذي أفادت فيه أنشطة المجلس وقراراته المسائل المعروضة عليه، وأن يتضمن أيضا تقييما من المجلس لأعماله.

ونظرا لعدم وجود هذا التقييم، ينبغي لنا بحكم الظروف أن نعلّق على الجوانب المختلفة في التقرير على أساس المعلومات المحددة التي يوفرها. ونلاحظ أن المجلس خلال العام الماضي حاول أن يوسع آفاقه. فمن ناحية يجري وضع مذهب جديد شامل حول المضامين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الواسعة للأمن في عالم ما بعد الألفية. فالحرمان الاقتصادي، والنزاعات التجارية، وتدهور البيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، على سبيل المثال، ينظر إليها كتهديدات للنسيج الهش للأمن العالمي. ويدفع البعض برأي مفاده أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون له دور في جميع هذه المسائل. ويرى آخرون أن المجلس، في ميدان نزع السلاح، ينبغي أن يراقب الامتثال للمعاهدات المتعددة الأطراف. ويدفع آخرون برأي ثالث مفاده أن المجلس يجب أن يكون له دور في أي نظام دولي للعدالة الجنائية. وعلى الرغم من أنه لا يوجد اتفاق حكومي دولي بشأن هذه المفاهيم، فإنها وسعت نطاق عمل مجلس الأمن بما يجاوز ما توخاه الميثاق. ففي هذا العام، على سبيل المثال عقد المجلس جلسة للنظر في مسائل تتصل بالمساعدة الإنسانية وهي مجال لا يدخل ضمن الشواغل التقليدية لمجلس الأمن، كما أنه ليس ميدانا يمكن فيه للخبرة الجماعية للأعضاء الدائمين أن توفر تبصرا كبيرا.

ومع ذلك يتضح من التقرير أنه على الرغم من الحجج والادعاءات بأن مفهوم الأمن أصبح الآن أوسع عما كان عليه قبل ٥٠ عاما، فإن مجلس الأمن لا يزال يتناول في أغلب الأحيان مشاكل تدخل في إطار ولايته كما حددها الميثاق. والمفهوم أن المجلس له بُعد أوسع ولكن لا يتبع ذلك أن يتسع دور مجلس الأمن بحيث يُسمح بأن يكون له رأي في مسائل تتعلق بالأمن الاقتصادي أو الاجتماعي. وكنا نتوقع من المجلس أن يقصر دوره على مسائل السلم والأمن الدوليين كما يحددها ويفسرها الميثاق.

من المثير للاهتمام أيضا أنه على الرغم من التشدق بالكلام عن المفهوم الواسع للأمن، فإن ميزانية الأمم المتحدة لا تعبر عن هذا المفهوم حتى الآن. ففي السنوات القليلة الماضية عندما كان معدل الزيادة الحقيقية في ميزانية الأمم المتحدة صفرا، كان من المعقول أن نتوقع إذا أعطيت أولوية كبيرة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية فإن موارد كثيرة يمكن أن تحول إلى هذه المسائل. إلا أن النسبة المئوية من الميزانية التي تخصص لمجلس الأمن كان يتم المحافظة عليها بعناية فائقة، ليس لأن المجلس يتناول قضايا الأمن بالمفهوم الواسع ولكن لأنه لا يزال يحتفظ بمركز متميز حتى عند تخصيص الموارد النادرة. لذلك من المعقول أن يسأل جميع الأعضاء عما إذا كان مجلس الأمن يعطي مردودا قيّما لهذه الدول.

من الصعب أن نتفق على أن المجلس يعطي المردود المنشود. والمسائل الثلاث التي وسّع المجلس فيها ولايته لم يتناولها التقرير باستفاضة. وفيما يتعلق بالعراق يوافق المجلس على أن من الضروري أن تنفذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالولاية ومع ذلك فإن توسيع دور المجلس في إدارة ما يسمى ببرنامج النفط مقابل الغذاء ليس له سابقة. ومع عدم توفر الخبرة في هذا الشأن أو في الواقع مع عدم وجود ولاية، فإن مجلس الأمن يحدد احتياجات العراق؛ بينما تأتي رغبات حكومة العراق وأولوياتها الاقتصادية في مرحلة ثانوية تقريبا. وهذا تطور غير عادي لم يناقش على المستوى اللازم.

عقد المجلس عدة جلسات بشأن أفريقيا. وربما يكون هذا في حد ذاته مفيدا في توجيه الانتباه إلى مشاكل أهملت زمنا طويلا. ولكن ما هي الانجازات التي حققها المجلس؟ لقد أنشأ ستة أفرقة عاملة، بيد أن من الصعب أن نقول إن هذه الأفرقة حققت أو ستحقق أية نتائج ملموسة.

وأنشأ مجلس الأمن محكمتين مخصصتين لا تدخلان، برأينا الثابت، ضمن اختصاص المجلس. ومع ذلك فإن هاتين المحكمتين موجودتان على الرغم من أننا لا نشعر بالارتياح عندما تُنشأ هيئتان قضائيتان توصفان بأنهما جهازان فرعيان لمجلس الأمن.

لكن هناك نتيجتين ثانويتين لهذا القرار تدعوان إلى أسف شديد. أولا رسالة موجهة إلى الأمين العام من قضاة محكمة العدل الدولية بأن المحكمة تلاحظ أن ميزانيتها السنوية تبلغ حوالي ١١ مليون دولار في الوقت الذي تبلغ فيه ميزانية عام ١٩٩٧ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ٧٠ مليون دولار. وقد أبدت محكمة العدل الدولية أسفها لأنها تلقى معاملة مختلفة عن معاملة المحكمتين المخصصتين، وهذا أمر غير سوي بشكل سافر وينبغي تصحيحه. والجهاز المنشأ بموجب الميثاق يجب ألا ينتقص من شأنه بالمقارنة بأجهزة أخرى أقيمت عن طريق قرارات مشكوك في شرعيتها، يصدرها مجلس الأمن.

النتيجة الثانوية الثانية التي تدعو إلى الأسف، على الرغم من أنها لم تنعكس في تقرير مجلس الأمن بطبيعة الحال، هي الضغط الذي مورس لضمان أن يعطي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية دورا مستمرا لمجلس الأمن. وعند إنشاء المحكمتين المخصصتين،

وعلى الرغم من أن الميثاق لا يفوض مجلس الأمن بإنشائهما، دفع المجلس بالحجة بأن صيانة السلم والأمن في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا فرضت إنشاء هاتين المحكمتين. أما في المفاوضات المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فقد دفع بأن صيانة السلم والأمن الدوليين قد تتطلب من المحكمة ألا تتصرف في بعض الأحيان، إذا ما قرر مجلس الأمن ذلك. هاتان الحجتان تناقض إحداهما الأخرى. ولا يمكن لأي منهما أن تصلح أساسا لإعطاء مجلس الأمن دورا في إدارة القانون الدولي.

أنتقل الآن إلى الفصل ٢٤ من التقرير. هذا الفصل هو أحد الفصول الواردة تحت الجزء الأول من التقرير المعنون "المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن في إطار مسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين". ومن الطريف أن يورد المجلس، تحت هذا الجزء، فصلا مستقلا عن "مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين" وكان هذا بطبيعة الحال مؤشرا وذريعة جعلا مجلس الأمن يعطي لنفسه الحق في أن يفرض رأيه بشأن التجارب النووية في جنوب آسيا. هل يمكن لأحد أن يؤول أن المجلس عندما تناول المسائل المدرجة في الفصول الـ ٢٣ الأخرى من هذا الجزء لم يكن يعمل لصون السلم والأمن الدوليين؟

عندما نظر المجلس في هذا الموضوع بعثت برسالة إلى رئيس مجلس الأمن، بناء على تعليمات من حكومتي، أطلب فيها إيضاحات حول ما إذا كان من الضروري أن يجتمع المجلس للنظر في موضوع تجاربنا النووية. هذه الرسالة مدرجة ضمن الرسائل التي تلقاها المجلس ولكن حكومتي لم تحصل حتى الآن، حتى من باب المجاملة، على أي رد، ناهيك عن الحصول على رد مُرض. إن الأسئلة التي أثرتها في رسالتي بشأن مشروع القرار لا تزال وجيهة فيما يتعلق بالصيغة المعتمدة، وهي أسئلة جوهرية يجب أن تشغل بال معظم الأعضاء بشأن الطريقة التي يؤدي بها المجلس وظائفه. وسأذكر بعضا منها.

إذا كان مجلس الأمن يضطلع بدور في نزع السلاح، هل يستطيع أن يستمر في تجاهل مطلب الأغلبية الساحقة من الناس إزالة الأسلحة النووية، وهو المطلب الذي ساندته الجمعية العامة تكرارا؟ وهل سيتناول مجلس الأمن من الآن فصاعدا الشؤون المتعلقة بنزع السلاح النووي؟

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد تطلع فعلا إلى أي دور لمجلس الأمن بشأن قضايا عدم الانتشار، وهو أمر مشكوك فيه، فلماذا لم يتخذ المجلس إجراءات بشأن نشر عشرات الآلاف من الأسلحة النووية منذ إنشاء الأمم المتحدة؟ وهل قلق مجلس الأمن بشأن الانتشار مقصور على الانتشار الأفقي وحده؟ وهل استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في الاحتفاظ بتلك الأسلحة لا يعتبر خطرا من مخاطر الانتشار يهدد السلم والأمن الدوليين؟

إذا كانت التجارب النووية تهديدا لعدم الانتشار ولنزع السلاح، أو إذا كان المفترض أن هذه التجارب تثير التوترات، فلماذا أغفل المجلس أكثر من ٠٠٠ ٢ تجربة أجريت خلال السنوات الخمسين الماضية، بما فيها التجارب الحديثة العهد جدا كتجارب ١٩٩٦؟

وعلى أي أساس يمكن لمجلس الأمن أن يطالب بلدا لم يعلن التزامه القانوني بوقف برامج تطوير الأسلحة النووية بأن يوقفها، بينما تستمر هذه العملية في بلدان أخرى دون أن يعرها مجلس الأمن أي اهتمام؟

هل يستطيع المجلس أن يطالب بلدا ما بعدم استحداث قذائف تسيارية، بينما لم يوجه مثل هذا النداء للآخرين، بما فيهم من لديهم عدة آلاف من هذه الأسلحة في ترسانتهم، وما زالوا ينتجونها ويطورونها؟ إن الأمم المتحدة لم تنظر حتى في التفاوض في معاهدة لحظر استحداث أو إنتاج القذائف التسيارية.

وعلى أي أساس جعل مجلس الأمن قلقه بشأن الأسلحة النووية مقصورا على منطقة دون إقليمية حددت حدودها الجغرافية اعتباطا، بينما تتميز الأسلحة النووية، بحكم التعريف، بكونها عالمية المدى وعالمية الوقع. وبينما تتجاوز شواغل الهند الأمنية إلى ما وراء تلك المنطقة دون الإقليمية؟ إن عدم الانتشار قضية عالمية، ولا يمكن تجزئتها وفقا للتفضيلات السياسية.

إن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وإن المعاهدتين المذكورتين في مشروع القرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - لا تتمتع أي منهما بالانضمام العالمي لها من أعضاء الأمم المتحدة. وحيث أن عدة دول أعضاء بالأمم المتحدة ليست دولا أعضاء بهاتين

المعاهدتين، فباسم من قام مجلس الأمن بـ "تأكيد" التزامه من جديد بهاتين المعاهدتين؟

وهل يستطيع مجلس الأمن أن يحث أية دولة عضو بالأمم المتحدة على أن تصبح طرفا في أية معاهدة دون مهلة ودون شروط؟ إن ذلك مؤداه القيام بفعل قسري وبانتهاك صريح للمبدأ الأساسي القائل بأن كل دولة يجب أن توافق بحرية على الارتباط بمعاهدة، وهو حق يحميه قانون المعاهدات.

وعلى أي أساس يستطيع الأمين العام أن يرفع إلى المجلس تقريرا عن الخطوات التي تتخذها البلدان المقصودة بهذا القرار، بينما معظم أحكام هذا القرار خارجة عن اختصاص مجلس الأمن، أو مغايرة للقانون الدولي، وفيها تعد على الحقوق السيادية للدول الأعضاء؟

إن المادة ٣١ من الميثاق تقضي بما يلي:

"لكل عضو من أعضاء 'الأمم المتحدة' من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص".

إن المجلس صرف النظر عن هذا الحكم من أحكام الميثاق، عندما لم يعط الهند فرصة للمساهمة في المناقشات حول مشروع قراره حول التجارب النووية في جنوب آسيا. وسوف تلاحظ العضوية العامة للأمم المتحدة ذلك باعتباره حالة أخرى من حالات تصرف المجلس بطريقة لم تكن لا منفتحة ولا شفافة، وهي مشكلة سلط عليها الضوء تكرارا في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، التابع للجمعية العامة، المعني بإصلاح مجلس الأمن.

إن هذا الافتقار إلى الشفافية هو الذي يسبب الاعتقاد بأن مجلس الأمن كثيرا ما يعمل لا بالنيابة عن العضوية العامة، كما يجب أن يفعل بحكم الميثاق، ولكن للحفاظ على الامتيازات. لقد دأبت حركة عدم الانحياز على التكلم عن الجوانب الإصلاحية هذه المتعلقة بأنشطة المجلس. ونذكر كذلك أنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قدم الأعضاء غير الدائمين في المجلس "ورقة موقف"، يتراءى منها روح من عدم الارتياح إلى أساليب عمل المجلس، وتضمنت تلك الورقة مقترحات للإصلاح. وعلينا أن نصحح الوضع الذي يرى فيه المجلس متذبذبا بين العمل المتعجل، تاركا العالم النامي غير راض، وبين عدم القيام بأي عمل، مما يشعر العالم النامي بأن المجلس غير عابئ به لأن مصالح الأعضاء الدائمين ليست داخلة في الموضوع.

بالإضافة إلى ذلك، وبينما يتولى مجلس الأمن سلطات ومهام جديدة مشكوك في شرعيتها، نرى أيضا محاولات مزعجة لتجاوز مجلس الأمن، أو تجاهل دوره في صون السلم والأمن الدوليين، عندما يكون ذلك ملائما للمصالح القوية. فبعض الدول، بما فيها بعض الأعضاء الدائمين، أثارت الشكوك حول ضرورة صدور إذن من مجلس الأمن لفرض السلام بترتيبات إقليمية، وهو أمر تنص عليه بوضوح تام المادة ٥٣ من الميثاق؛ وخلال أزمتين حديثتي العهد، بشأن العراق وكوسوفو، سيقت حجج، تقول إنه ليس من اللازم صدور قرار من مجلس الأمن يأذن بعمل عسكري. وفي أفغانستان، على الرغم من نداءات متكررة من حكومتها الشرعية، لم يفعل المجلس شيئا لكبح التدخل الخارجي، الذي يسعى إلى قلب الحكومة بالقوة المسلحة. إن هذه تطورات فيها المزيد من تقويض سلطة المجلس.

يشير التقرير إشارة شكلية إلى الحالة في الشرق الأوسط، وهي من القضايا التي همش المجلس نفسه فيها. وحدث مرارا في الماضي القريب، بل وفي هذه السنة، أن عقدت دورات استثنائية للجمعية العامة لمناقشة هذه القضية، الواردة على جدول أعمال مجلس الأمن، ولكنها قضية يكاد اهتمام المجلس فيها يكون معدوما. إن قرارات العضوية العامة هذه تعبر عن عدم ارتياح عميق الى الطريقة التي يعمل بها المجلس الآن. وينبغي عدم ترك حبال هذه الحالة تستطيل.

إن التقرير السنوي للمجلس لم يكن مقصودا منه أن يؤيد الحاجة إلى الإصلاح، ولكن هذا هو ما يفعله هذا التقرير. ومن الواضح أن الحاجة تدعو الى جعل المجلس أكثر شفافية وأكثر تمثيلا للعضوية العامة؛ وسيكون كل من الهدفين مرتهنا على الأرجح بالآخر. ونأمل أن يكون هذا التقرير حافزا آخر على القيام بعملية توسيع مجلس الأمن وإصلاحه، التي اقترحتها الهند مع غيرها، منذ خمس سنوات، والتي وافقت عليها الجمعية العامة بإجماع الآراء.

السيدة راميرو لوبيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن على تقريره وإلى رئيس المجلس على تقديمه التقرير لنا اليوم.

إن تقرير مجلس الأمن ليس فقط سجلا تاريخيا شديد الوضوح ومؤثرا للأحداث العالمية الحرجة التي وقعت خلال الفترة التي يغطيها؛ بل هو أيضا سجل أمين لأفعال وردود أفعال مجلس الأمن إزاء هذه الأحداث. وعلى نفس القدر من الأهمية، لعله حلقة وصل مقنعة وفعلية بين مجلس الأمن ونحن الحاضرين في هذه الجمعية.

وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود المخلصة التي يبذلها المجلس لتعزيز الطابع التحليلي للتقرير، وهو أمر طالبت به على مر السنين دول كثيرة أعضاء في الأمم المتحدة. وقد أدت هذه الجهود إلى حد ما إلى زيادة محتوى التقرير ولكنها زيادة لها ما يبررها. ولا بد لي أن أذكر أيضا في هذه النقطة أن الجهود التي يبذلها المجلس على مدار العام لجعل إجراءاته وإجراءات لجانه أكثر شفافية إنما هي تطورات تقابل بالترحيب وينبغي أن نواصل تشجيعها.

بيد أننا نود أن نرى مزيدا من المعلومات الموضوعية في التقرير حسبما جاء في القرار ١٩٣/٥١ بشأن أعمال الأجهزة الفرعية للمجلس كلجنة الجزاءات مثلا - وخصوصا المعلومات عن المشاورات الجامعة التي تجري قبل أن يتخذ المجلس إجراءات أو يجري مداولات بشأن المسائل المشمولة بولايته.

بل إننا إذ نواصل، كمنظمة، مناقشة مسألة إصلاح الأمم المتحدة - وهي مناقشة تهدد بأن تستغرق مدة أطول من أعمارنا - يجب أن نغتنم كل فرصة لتعزيز عملنا، وهو ما يمكن أن يتحقق بالتفاعل الإيجابي بين الجمعية والمجلس. وهذا التفاعل الإيجابي ينشط دور الجمعية في صون السلم والأمن الدوليين. ولئن كان مجلس الأمن مهيكلا وموجها أساسا نحو مواجهة التهديدات الفعلية للسلام، فإن الجمعية مهيأة تماما لمنع المنازعات وإيجاد الظروف لتحقيق السلام والتقدم؛ والواقع أن كثيرين منا يرون أنها يجب أن تضطلع بدور مركزي في مجال السلام.

وهذا بالتحديد هو ما أخذناه في الاعتبار عندما منحنا رئيس الجمعية ولاية عقد مشاورات غير رسمية، استنادا إلى تقييمه للمناقشة بشأن هذا التقرير، لبحث أي إجراء ينبغي أن تتخذه الجمعية على أساس هذا التقرير. وإن تقديم تقرير أكثر موضوعية وأكثر تحليلا هو شرط لا غنى عنه لإجراء هذه المشاورات، بل وللنظر المفيد في أي إجراء تتخذه الجمعية.

ونحن نتطلع إلى إجراء هذه المناقشات، ونثق بأن لدى كل عضو في هذه الجمعية ولدى هذه الجمعية بوصفها هيئة جماعية، الكثير للإسهام به في سعينا المشترك من أجل السلام.

السيدة ونسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلق استراليا أهمية كبيرة على هذا البند من جدول الأعمال. ولمجلس الأمن باعتباره جهاز الأمم المتحدة ذا المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، دور رئيسي يؤثر مباشرة على مصالح جميع الدول الأعضاء. وتقريره المقدم إلى الجمعية العامة واحدة من الوسائل البالغة الأهمية - وأشدد على كونه إحدى الوسائل - المتاحة للمجلس لإطلاع عضويته الأوسع على القرارات التي يتخذها والتي تؤثر على تلك المصالح.

والتعليق على التقرير يتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة التأمل في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي كيفية توطيد هذه العلاقة. كما يمكننا من التسليم بالدور المحوري الذي يؤديه المجلس ومن إعادة تأكيد هذا الدور.

وترى استراليا أن التقرير المعروض علينا وثيقة مرجعية مفيدة تلخص الأعمال الشاملة التي نفذها مجلس الأمن على مدى العام المنصرم. ومن يقرأه لا ينكر الإسهام الحيوي الذي يقدمه المجلس في صون السلم والأمن؛ ولا ينكر أنه سوف يستمر في أداء دور محوري.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقدير الحكومة الاسترالية لجميع أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين، لما قدموه من مساهمات. وأكرر تهنئة استراليا للأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا الذين سيشغلون مقاعدهم في العام القادم، وذلك بمناسبة انتخابهم، ونتعهد بدعمنا الكامل للمهمة التي تنتظرهم، بما فيها، حسبما اقترح، الاستجابة بأساليب فكرية وعملية للقضايا المثارة في مناقشة هذا التقرير - المناقشة التي لا بد لي أن أقول إن وفدي يراها هامة ومفيدة للغاية. وأرجو، وأنا استخدم اللغة التي قدم بها السفير شارما التقرير، أننا، نحن أعضاء الجمعية العامة، إذا أحطنا علما بشكل أفضل بالتقرير فإنهم، أي أعضاء مجلس الأمن، قد يكونون الأكثر حكمة في هذه المناقشة.

ومن الممكن أن تكون حياة غير العضو في مجلس الأمن شديدة الإحباط أحيانا. فنحن نعلم في كل يوم أن

هناك مشاورات تجري بين أعضاء المجلس بشأن قضايا حساسة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وأحيانا تكون لنا مصالح مباشرة للغاية ومادية في القضايا قيد المناقشة؛ وفي أوقات أخرى لا تتعلق الأمور إلا قليلا بشواغلنا الأمنية المباشرة، ولكن مع هذا تتأثر مصالحنا الأوسع من تلك بصفتنا أعضاء في مجتمع الأمم.

والمشاورات بين أعضاء المجلس تجري بشكل ثابت في جلسات مغلقة. ويجري التفاوض على القرارات والبيانات وتتخذ القرارات بصورة غير رسمية دون الرجوع إلى العضوية الأوسع، وفي الغالب تغلف بستار من السرية. وقد توجد لذلك أسباب مقنعة أحيانا. وكثيرا ما تحتاج القضايا الى قدر كبير من السرية وسرعة اتخاذ القرار. ولكن العملية تولد في الوقت نفسه إحباطات وتوترات لدى غير الأعضاء الذين لا يستبعدون فقط من عملية اتخاذ القرار، بل كثيرا ما يحرمون من فرصة الحصول على المعلومات الشاملة الحسنة التوقيت عن كيفية التوصل إلى تلك القرارات.

وهذه بالطبع ليست شواغل جديدة. فهي كما ذكرتنا بها قبل قليل ممثلة الفلبين، ظلت فترة طويلة موضوعا للمناقشة. ويمكن إرجاع المطالبة بالمزيد من الشفافية والانفتاح في أعمال مجلس الأمن إلى سنوات طويلة سابقة.

لقد أحرز قدر من التقدم المهم في هذا الوقت. وأدخلت على التقرير السنوي للمجلس تغييرات عديدة من حيث الشكل، آخرها في هذا العام. ونحن نرحب بهذه التغييرات التي نرى أنها تجعل من التقرير وثيقة مرجعية أكثر فائدة وأداة تحليلية أكثر نفعا.

ومما يكتسي أهمية أكبر الإصلاحات التي أدخلت لإعلام العضوية الأوسع بالقضايا المعروضة على المجلس حين عرضها. وفي هذه الأيام المتسمة بسرعة الاتصالات واتساع التغطية بوسائل الإعلام لأي حدث دولي هام، تصبح الحاجة أكثر إلحاحا إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة المجلس. وعلى نقيض القوانين المعتادة للعرض والطلب فإننا كلما زاد ما نسمعه زاد ما نحتاج إلى معرفته. ومشاهدة حدث ما على محطة سي إن إن لا تشبع نهم حكوماتنا للمعلومات؛ فهي ببساطة تزيده.

إن أعضاء هذه المنظمة غير الأعضاء في مجلس الأمن يستحقون بالتأكيد أن تحسن لهم سبل حصولهم على المعلومات عن أنشطة المجلس أكثر مما تستحقه وسائل الإعلام. فيجب أن تتوافر لنا المعلومات الأحسن توقيتا والأكثر شمولا. ويجب أن نكون قادرين على إطلاع حكوماتنا على هذه الأنشطة، لأن قرارات السياسة العامة التي يتعين عليها أن تتخذها يجب أن تكون مدروسة ومناسبة التوقيت، ولأنها هي أيضا تواجه ضغوطا من وسائل الإعلام.

وجلسات الإحاطة الإعلامية التي يعقدها رئيس المجلس لغير الأعضاء عقب الجلسات غير الرسمية هي من أهم التجديدات. وإذا كان وفدي قد شعر في بعض الأوقات بعدم ارتياح وهو ينتظر اختتام التصريحات الصحفية قبل أن نطلع نحن وغيرنا من غير الأعضاء على المعلومات - والرمزية في هذا الأمر واضحة - فإننا مع هذا نقدر الجهد الذي يبذل لإعلامنا بالأمور. ولهذه الغاية أود أن أشكر أعضاء المجلس الذين بذلوا جهودا خاصة لعقد جلسات إحاطة إعلامية كاملة ومفصلة خلال توليهم الرئاسة.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بضرورة الاستمرار في هذه الإحاطات، لا باعتبارها نشاطا اختياريا أو متروكا لتقدير الرئاسة، بل باعتبارها جزءا أساسيا من الحقوق والمسؤوليات التي يتولاها الأعضاء عندما يشغلون مقاعدهم في مجلس الأمن. ومن المهم بنفس القدر أن يظل جميع أعضاء المجلس على اتصال بغير الأعضاء، وأن يستجيبوا فورا لاستفساراتهم. وهذا ينسحب على الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، بل ربما يجادل البعض بأن مسؤولية الأعضاء الخمسة الدائمين أعظم، لكونهم حفاظ ذاكرة المجلس المؤسسية. واستراليا، فيما يخصها، ستنظر على نحو متزايد في الطريقة التي يضطلع بها الأعضاء، أو يقترحون الاضطلاع بها، بمسؤولياتهم تجاه غير الأعضاء، عند تحديد أو تأييد الترشيحات للمقاعد غير الدائمة.

وهناك تحسينات أخرى أدخلت على أساليب عمل المجلس لزيادة الانفتاح والشفافية. والتقييمات الشهرية التي أعدها كل رئيس سابق، والواردة، كمرفق، في تقرير هذا العام مثيرة للاهتمام، ولكنها ستكون أكثر فائدة لو

عممت في نهاية كل شهر. وقرار المجلس، في نيسان/أبريل من هذا العام، بتعميم تنبؤات وبرنامج عمل مؤقتين، لهو قرار آخر نرحب به.

ومن المثير للاهتمام أيضا أن نلاحظ أن العديد من هذه التحسينات نبتت جذوره في المناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، ومن دواعي سرورنا أن المجلس قد اعتمدها. كما أن تقرير الفريق العامل الذي سيُنظر فيه لاحقا في جلسة عامة في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال، يقدم عددا آخر من الاقتراحات لتحسين الشفافية والانفتاح في المجلس. وهي تستحق أن تبحث بكل تأن وتمعن.

والجمعية العامة لها دور هام يجب أن تؤديه في تذكير مجلس الأمن بمسؤوليته عن إبقاء العضوية العامة في الأمم المتحدة على علم بأنشطته. والشفافية مبدأ هام، كما سمعنا المرة بعد الأخرى في مناقشة اليوم، ولكن القضية هنا تتعلق بما هو أكثر من مجرد مبدأ. فإبقاء غير الأعضاء في المجلس على علم بما يجري فيه مسألة حيوية للحفاظ على تأييدهم. ذلك أن أي تآكل في التأييد، مع مرور الوقت، سيكون له حتما تأثير على مكانة المجلس ومصداقية قراراته. وهذا بدوره سيكون له، في رأيي، مضاعفات أوسع تتعلق بمصداقية الأمم المتحدة ذاتها وتأثيرها بشكل عام.

وأكرر التأكيد على أن تقرير مجلس الأمن الذي نتناوله اليوم وثيقة جيدة. وهو خطوة قيمة في اتجاه مزيد من الشفافية والانفتاح في عمل المجلس، ولكنها خطوة صغيرة واحدة لا أكثر. ونحن نتطلع إلى خطوات أخرى كثيرة تشكل جزءا من عملية الإصلاح التي لا تزال تمثل الشغل الشاغل لحكومة بلدي.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، تحت رئاستكم، سيدي، فاسمحوا لي أن أعرب عن مبلغ سروري لرؤيتكم تترأسون مداولاتنا. وأنني لعلى يقين بأن عمل الجمعية العامة في ظل قيادتكم المحنكة سيكون مفيدا ومثمرا هذا العام.

تعد المناقشة المتعلقة بتقرير مجلس الأمن من بين أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، لأن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة علاقة فريدة بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة. فلم يحدث في أي موضع آخر من الميثاق أن عهدت الدول الأعضاء إلى حفنة مختارة منها بمسؤولية اتخاذ القرارات في مجال يعد جدلا أكثر المجالات حيوية في أنشطتنا الجماعية، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين. وليس هناك أي مجال آخر تتفق فيه كل الدول الأعضاء في الجمعية العامة على تنفيذ القرارات التي تتخذها تلك القلة.

وقد تشكلت هذه العلاقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في أعقاب الصراعات العالمية التي كانت سمة النصف الأول من هذا القرن، ويمكننا أن نهنئ أنفسنا لأن العمل الذي اضطلع به المجلس نيابة عن جميع الدول الأعضاء كان متراسا من المتاريس التي حالت دون اندلاع مواجهة على صعيد عالمي. فقد تمكن المجلس، وإن كان بدرجات متفاوتة من النجاح، من احتواء عدد من التهديدات الكثيرة جدا التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، والتي أصبحت سمة النصف الثاني من القرن العشرين، وإن كانت محدودة وأقل اتساعا وانتشارا. ومع ذلك، يتهدد مجلس الأمن خطر بأن يغدو عاجزا عن مواجهة تحديات السلام والأمن الجديدة في الألفية المقبلة. ونحن ندرك جميعا أن هذه التحديات تتعلق بنزاعات داخل الدول أكثر مما تتعلق بنزاعات بين الدول، وهي نزاعات تستهدف السكان المدنيين بشكل متزايد.

وهذا الخطر ينبع من اتجاهين سلبيين ومترابطين ترابطا وثيقا: أولا، عدم قدرة المجلس على التوصل إلى توافق سريع في الآراء حول إرسال بعثات تسعى إلى حل بعض أكثر مشاكل العالم إثارة للقلق؛ وثانيا، الانخفاض المأساوي في الموارد البشرية والمادية المخصصة لحفظ السلام، والتي تعد شرطا لا غنى عنه إذ أريد للمجلس أن يكون فعالا. وهذان الاتجاهان يمثلان تهديدا خطيرا لمغزى وجود المجلس، ومع ذلك، يمكن عكس مسارهما بتوفر الإرادة والالتزام المطلوبين.

(تكلم بالانكليزية)

ويبدو لنا أن ثمة ثلاثة اتجاهات تبرز من تقرير مجلس الأمن عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ونرى من المرجح أن يكون لها أعظم تأثير على فعالية مجلس الأمن في المستقبل. والاتجاه الأول هو ما قد يكون بداية التحول عن وضع يتداول فيه المجلس ويتخذ قراراته في عملية مغلقة سرية تجري وراء الكواليس، تحبيذا لعملية أكثر انفتاحا

وشفافية. ولا يزال هناك المزيد الذي يمكن القيام به لضمان أن تظل الدول الأعضاء غير الأعضاء في مجلس الأمن في الوقت الراهن على إطلاع تام بأنشطة المجلس، وأن تتمكن الدول الأعضاء الضالعة في مسائل معروضة على المجلس أو المتأثرة بهذه المسائل، من ممارسة حقوقها بموجب الميثاق، وخصوصا بموجب المادتين ٣١ و ٣٢.

والدليل على هذا التطور يتضح في التقييمات الرئاسية والملخصات المرفقة كجزء من التقرير، وكذلك في الإحاطات المفصلة التي يقدمها رؤساء مجلس الأمن المتعاقبون عقب انتهاء المداولات مباشرة. وكندا يحدوها الأمل في أن تستمر هذه الممارسة، وأن تصبح مكرسة بوصفها جزءا من واجبات الرئيس، دليل آخر على هذا الاتجاه الميمون هو استعداد بعض رؤساء المجلس لعقد مناقشات علنية بشأن القضايا التي تود الدول الأعضاء غير الأعضاء في المجلس حاليا أن تتكلم عنها. وفي هذا الصدد، ألاحظ بكل أسف أنه في حين يستمع المجلس أحيانا إلى آراء الدول غير الأعضاء فيه حاليا، قبل أن يتخذ قرارا رسميا مباشرة، فهذا لا يعني أن المجلس بالفعل يضع آراء الدول الأعضاء في اعتباره قبل أن يتخذ هذا القرار.

لقد أحرز الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن بعض التقدم في التوصل إلى اتفاق عام بشأن أساليب عمل المجلس، وخاصة في النظر في ضرورة شفافية أعمال المجلس وعملية صنع القرار فيه، بما في ذلك، بالطبع، العمل على حجب حق النقض. وتعتبر أوجه التقدم التي تحققت في هذه المناقشات مشجعة إلى حد ما. وللأسف، لا يمكننا أن نقول نفس الشيء عن الجهود التي يبذلها الفريق للتوصل إلى اتفاق عام بشأن المسألة الشائكة المتمثلة في التوسع.

وهناك اتجاه إيجابي آخر هو زيادة استعداد المجلس، بعض الشيء، لإجراء مناقشات مواضيعية أوسع نطاقا تؤدي إلى توسيع قدرة مجلس الأمن على التصدي للتحديات المعاصرة التي يواجهها السلم والأمن. وأشير على وجه الخصوص إلى مناقشات من قبيل المناقشات المتعلقة بالألغام الأرضية والجنود الأطفال، وحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وتقرير الأمين العام عن الحالة في أفريقيا. وأود، فيما يتصل بالموضوع الأخير، أن أعرب عن إعجاب كندا بعملية المتابعة الناجحة في شكل الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمنشأ عملا بالقرار ١١٧٠ (١٩٩٨) وأفرقته الفرعية المواضيعية الستة.

لقد ساعدت هذه المناقشات المجلس على النظر وإعادة النظر في التفسيرات التقليدية لولايته من أجل مواجهة الأخطار الناشئة التي يحتمل أن تؤثر في أمننا الجماعي خلال القرن المقبل. إن إضافة بناء السلام إلى نطاق الأدوات المتاحة للمجلس إضافة نرحب بها لأنها ستعالج الأسباب الأساسية للنزاع ومن شأنها أن تمكّن المجلس من النظر في الأخطار العامة التي تهدد أمن الإنسان. غير أن اعتبارات بناء السلام ستزيد من حدة أزمة الموارد المستمرة التي تقيد المجلس بقدر كبير.

أما الاتجاه الثالث، فهو اتجاه غير إيجابي، وأشير إلى تدهور مصداقية المجلس. وأكثر الأمثلة إثارة للقلق في هذا الاتجاه القرار الذي اتخذه رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع القمة المعقود في شهر حزيران/يونيه الماضي في بوركينا فاصو، حين قرروا عدم الالتزام بالجزاءات المفروضة من مجلس الأمن، وهي، في هذه الحالة، الجزاءات المفروضة على ليبيا. وهذا الإجراء سابقة مثيرة للقلق يتعارض بطبيعة الحال مع الالتزامات الواضحة التي تعهدت بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، فمن الواضح أن القيادة تتطلب "التباعية" وأن المجلس لا يستطيع القيادة إلا بموافقة مستمرة من الأعضاء - وهي موافقة يجب كسبها ورعايتها بشكل مستمر.

وترى كندا أن هذا التشكيك يمكن عكس مساره. وينبغي أن يكون مجلس الأمن أكثر استعدادا للمشاركة وأكثر اتساقا في أسلوب وتوقيت مشاركته في القضايا التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وغير أنه، عليه أيضا أن يكون أكثر حساسية للأثر الإنساني المصاحب للجزاءات. كذلك، فالمجلس ملكنا جميعا ولا يجب أن يسمح له بالتركيز على حل مشاكل منطقة مع تجاهل مشاكل مناطق أخرى.

وهناك خطوة أخرى يمكن أن تساعد في وقف تدهور سلطة المجلس وهي تقليل التمييز بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء الدائمين في المجلس. إن هذه الخطوة يمكن أن تؤدي إلى زيادة مصداقية المجلس وبالتالي إلى مزيد من الفعالية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ونرى أنه يجب أن تواصل الجمعية العامة الاهتمام عن كثب بأعمال مجلس الأمن لضمان أن يتطور هذا المجلس، الذي يتخذ القرارات المتعلقة بالسلم والأمن نيابة عنا، في اتجاه زيادة المسؤولية وزيادة المساءلة وتقليل الغموض، في القرن المقبل.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي، بوصفه عضوا في مجلس الأمن، أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به السفير غرينستوك هذا الصباح، بصفته رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي. ونحن نؤيد تماما تقييماته ونود أن نضيف بعض التعليقات التكميلية فقط.

يرحب وفدي بالنظر في هذه المسألة الهامة في الجمعية العامة، حيث أن هذا يتيح فرصة للتفكير في التطورات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين والتي حدثت خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ولتقييم هذه التطورات بعناية. بل ما هو أهم من ذلك، أنه سيتيح لنا فرصة للنظر في مسألة علاقة مجلس الأمن ببقية الأعضاء في الأمم المتحدة ومسؤولية المجلس تجاه هؤلاء الأعضاء.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالتطورات الإيجابية العديدة التي تنعكس في شكل تقرير هذا العام. ويرى وفدي أن هناك مثالين هامين لتحسين الشفافية في أعمال المجلس جرى اتباعهما خلال الفترة قيد النظر، الأول هو إدراج التقييمات الشهرية لرؤساء المجلس السابقين التي توفر منظورا تحليليا في إضافة للتقرير. والثاني، هو اجتهاد رئاسة المجلس في عقد جلسات الإحاطة الإعلامية اليومية التي يحضرها عدد متزايد من الدول غير الأعضاء في المجلس، المهتمة بالحصول على المعلومات، في حينها، عن المداولات الجارية في المشاورات غير الرسمية التي يعقدها المجلس.

لقد سعى اليابان أيضا، كرئيس لمجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل من العام الحالي، إلى تحسين الشفافية في أعمال المجلس من هذين الجانبين. وتنعكس هذه الجهود في الصفحات من ٣٦٠ إلى ٣٦٤ من التقرير. ويسعدنا أن نرى أن التقرير قد أدرج بأمانة التحسينات وفقا للنموذج المقدم في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/1997/451) الصادرة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويأمل وفدي أن تؤدي هذه التحسينات إلى زيادة تعزيز مساءلة المجلس تجاه بقية أعضاء الأمم المتحدة.

ومن البديهي أن تحسين الشفافية في أعمال المجلس من العناصر العديدة الهامة في المهمة الأكبر المتمثلة في تعزيز مصداقية وفعالية المجلس والأمم المتحدة بصفة عامة. ومع ذلك، يرى وفدي أن تحسين شفافية المجلس لن يظهر أثره الحقيقي إلا عندما يصبح تكوين المجلس نفسه تعبيرا عن حقائق العالم المتغير. ويود وفدي أن يؤكد من جديد التزامه بجميع الجهود المبذولة لزيادة تعزيز مصداقية المجلس والأمم المتحدة بصفة عامة لكي تواجه، بشكل أفضل، تحديات المستقبل.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد جمهورية مقدونيا أن يتقدم بالتهنئة لرئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على عرضه تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وندرس تقرير مجلس الأمن مع تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

نود أن نعرب عن ارتياحنا لرئيس المجلس على عرضه المفيد الحافل بالمعلومات، وكذلك عن سرورنا بشكل تقرير هذا العام ومحتواه. ويصح القول إن التقرير يمثل تحسنا بالمقارنة بتقرير العام الماضي. ومن الواضح أن المناقشة التي دارت هذا العام في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن قد دفعت بالمجلس إلى تقديم تقرير أكثر فائدة وشمولا. وعلى ضوء موقفنا المعلن بتفضيل جمعية عامة ومجلس أمن أكثر التصاقا بالواقع، نتوقع أن يتسم تقرير العام المقبل بتحسن أكبر.

واسم جمهورية مقدونيا مذكور عدة مرات في هذا التقرير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقول إن التعاون بين جمهورية مقدونيا ومجلس الأمن مرض تماما. ويحتفظ وفد بلادي بعلاقات ممتازة مع جميع أعضاء مجلس الأمن، المنتخبين منهم ودائمي العضوية على السواء. وأود أن أشكرهم على التعاون الذي أبدوه وعلى دعمهم للتدابير الوقائية التي تساعد على صيانة السلم والأمن في منطقتنا.

خلال الفترة التي يشملها التقرير أجرى مجلس الأمن عدة مرات مداولات حول مسألة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي الموجودة في بلدي، على حدودنا الغربية والشمالية مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وقرر المجلس مرتين تمديد ولاية القوة. وقصة نجاح هذه القوة، وهي بعثة الأمم المتحدة الوقائية الوحيدة، معروفة للجميع في المنظمة. فالقوة تمثل إسهاما كبيرا من الأمم المتحدة ومن جمهورية مقدونيا في استقرار المنطقة. ونظرا للتطورات في ألبانيا وكوسوفو وميتوهيجا، تزداد أهمية بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حاليا وفي المستقبل القريب. وتواصل جمهورية مقدونيا تقديم دعمها الكامل للبعثة، وكلي ثقة بأن مجلس الأمن لن يتخلى عن تقديم دعمه.

لقد أصبح مجلس الأمن مركز الأنشطة السياسية للأمم المتحدة. وهو أكثر أجهزة المنظمة نشاطا. ونظرا لقدرة مجلس الأمن على التصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، فإنه أقوى هيئة سياسية في مجال العلاقات الدولية. وبسبب حق النقض المعطى للأعضاء الدائمين، يكون مجلس الأمن الهيئة غير الديمقراطية الوحيدة في منظمتنا. وبالتالي، ليس هناك شك في أن إصلاح مجلس الأمن أصبح أكثر المهام حساسية من الناحية السياسية، في إصلاح الأمم المتحدة. والحالة الحاضرة لن تتغير في المستقبل المنظور. ولكنه يصح القول إن مجلس الأمن قد سعى إلى تحسين أساليب عمله والتحلي بقدر أكبر من الشفافية. وذلك يتضح من التقرير الحالي. صحيح أن المشاورات المغلقة والقرارات المتخذة في جلسات المشاورات المغلقة تثير انشغال العديد من الوفود. ولكن، من ناحية أخرى، لا يصح القول إن الدول غير الأعضاء في المجلس لا يمكنها أن تعرف ما يجري في قاعة المشاورات المغلقة، أو لا تستطيع أن تجذب انتباه أعضاء المجلس إلى آرائها. وفيما يتعلق بوفدي، يسرني أن أقول إن كل أعضاء المجلس متعاونون. ولهذا ليس لدينا أية شكوى. ونود أن نعرب عن رضانا عن التعاون المبدى تجاهنا.

إن الوقت غير مناسب للحديث عن دور مجلس الأمن أو عن دور الجمعية العامة. وستسنح لنا فرصة القيام بذلك في إطار البنود الأخرى ذات الصلة من جدول الأعمال. بيد أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالحاجة التي لا يرقى إليها شك لتقوية دور الجمعية العامة وأهميتها بغية وقف اضمحلال تأثيرها على الشؤون السياسية الدولية. ووفدي يحبذ أن يكون اهتمام مجلس الأمن واهتمام الجمعية العامة أكثر صلة بالواقع. ومن الهام للغاية وجود تعاون وثيق بين جهازي الأمم المتحدة هذين. ولو تمكن هذان الجهازان من التصرف في الوقت المناسب، بكل ما للميثاق من قوة، وبمساندة الدول الأعضاء، والمجتمع الدولي، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، لأصبحت الأمم المتحدة بكل تأكيد أهم منظمة بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين ولتوثيق التعاون الدولي.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بموجب المادة ٢٤ (٣) من الميثاق، يقدم مجلس الأمن تقريره الثالث والخمسين لتنظر فيه الجمعية العامة. وأود في البداية أن أعرب عن التحية الواجبة لأعضاء مجلس الأمن على جودة التقرير وعمقه وطابعه التحليلي الشامل والمتوازن، الذي يمكننا من الرؤية الواضحة لالتزامهم وتفانيهم في خدمة السلم والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن.

عند قراءة التقرير نلاحظ عددا من النقاط. الحالة العالمية لا تزال تغلب عليها التوترات والحروب المحلية المتعددة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في كثير من المناطق بالرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، لإيجاد حلول سياسية دائمة. وهنا أود أن أنوه بانعدام التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، واستمرار الحرب الأهلية في أفغانستان، وتصاعد العنف في كوسوفو، وتوقف عملية السلام في قبرص، والصراعات الكثيرة في أفريقيا. كل هذه الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين تسبب انشغالا خطيرا في المجتمع الدولي كله.

ومجلس الأمن، وهو الكفيل بالسلم والأمن الدوليين، على دراية تامة بذلك، وقد خصص وقتا طويلا وجهدا ضخما للحد من هذه الأخطار. وفي هذا السياق، أود أن أنوه وأرحب بالإجراءات الحصيفة والحماسية التي قام بها الأمين العام، السيد كوفي عنان، لتحقيق التسوية السلمية لعدد من الأزمات الخطيرة.

ونرحب بصفة خاصة بمبادرات الأمين العام الشجاعة وفتوحاته الدبلوماسية التي تحققت في بداية العام خلال التوترات التي شهدها الخليج الفارسي. ويعتقد وفدي أن بعض هذه المبادرات لما كانت قد اتخذت بمساندة من مجلس الأمن. فقد يكون من المهم أيضا الاستمرار في دعم مصداقية الأمم المتحدة وسلطة أمينها العام لكي يحترم الجميع الإجراءات الأخرى التي يتخذها مع الدول لتوطيد السلام.

ويولي تقرير الأمين العام أولوية قصوى للأزمات التي تعاني منها أفريقيا، وهي القارة التي تعاني حاليا من أكبر عدد من الصراعات الداخلية المطروحة على جدول أعمال المجلس. وأشير هنا إلى أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وأثيوبيا، وإريتريا، والصحراء الغربية، وسيراليون. وهذه الحالة التي لا تحسد عليها دفعت بمجلس الأمن، في اجتماع استثنائي عقد على المستوى الوزاري في ١٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧، إلى دراسة الشروط اللازمة لبذل جهد دولي متضافر يستهدف تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا.

في ذلك الاجتماع، طلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن مصادر الصراع في أفريقيا وسبل اتقائه ثم القضاء عليه في نهاية الأمر، كما طلبوا إعداد توصيات بشأن إقامة السلام الدائم والتنمية الاقتصادية. وقد أشار الأمين العام عن حق، في تقريره القيم، الذي استقبله مجتمع الأمم بأكمله استقبالا طيبا، إلى الصلة الأصيلة القائمة بين السلام والتنمية، وبين المعايير والوسائل والآليات التي ينبغي إنشاؤها لضمان السلام وتأمينه - بوصفه شرطا لازما للتنمية المستدامة في أفريقيا.

وقد تولد عن تقرير الأمين العام إزدياد هائل في التضامن في شتى أنحاء العالم. إلا أننا يجب أن نظل متيقظين وأن نتذرع بالحكمة لأنه، حسبما قال السيد كوفي عنان نفسه،

"إن التزام المجتمع الدولي تجاه أفريقيا سيقاس بالأفعال وليس بمجرد الإعلان عن المواقف". (A/52/871، الفقرة ١٠٦).

وهذه العبارة الحكيمة تذكرنا بالآمال العديدة التي خابت في أفريقيا وباحباطاتها في اللحظات الحرجة من تاريخها.

إن مآسي رواندا، والصومال، والكونغو (برازافيل) بالأمس وجمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم تعد في مجموعها أمثلة واقعية عانى منها الأفارقة، لا بسبب عدم اهتمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأزمات تلك القارة، بل بسبب الحالات التي أدى فيها تردد المجلس، وعجزه في الغالب إلى شعور كبير بالإحباط لدول أعضاء معينة.

وفيما يختص بمجال الاتقاء على وجه التحديد ينبغي الإشارة إلى أنه ما زال من المتعين عمل الشيء الكثير على صعيد منظومة الأمم المتحدة. فعندما تُبدي إحدى الحالات دلائل التحول إلى أزمة حادة وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة أو نشر قوات الأمم المتحدة بسرعة، يكون من المستصوب أن تبدي أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، رد فعل فوريا لضمان السلم والأمن الدوليين.

ونلاحظ باطراد تنامي الشعور، بسبب التناقضات الداخلية في مجلس الأمن، بأن المجلس يحتاج إلى وقت أطول من اللازم لكي يبدي رد فعل تجاه الحالات الحرجة في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، يبزغ اتجاه يستند إلى إيمان عميق بأنه، في مواجهة عجز المجلس، ينبغي لأفريقيا أن تعتمد على نفسها في حل مشكلاتها على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي.

ويرى وفدي أنه لابد من تشجيع المبادرات والجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى اتقاء الصراعات وتسويتها كلما كان ذلك ممكنا، ولكن في نطاق التعاون التام بين المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

والأزمات المستجدة في أفريقيا لا تشغل بال أفريقيا وحدها، بل المجتمع الدولي بأسره. ولذا، فإنه من مصلحة السلم والأمن أن يساعد مجلس الأمن الأفارقة - باطراد لضمان أن تركز الدول بقدر أكبر، في مواجهة هذه الأزمات المؤلمة في أفريقيا، على ثقافة اتقاء الصراعات بدلا من انتهاج سياسة رد الفعل إزاء الحالات والأزمات التي سبق أن أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح.

ومن المناسب أيضا أن نرحب بالمبادرة التي اتخذتها حكومة اليابان في كانون الثاني/يناير الماضي بتنظيم مؤتمر في طوكيو بشأن الاستراتيجيات الوقائية. وقد ركز هذا المؤتمر أساسا على الجهود التي ينبغي أن يضطلع بها المجتمع الدولي لتعزيز قدرات الإنذار الوقائي لدى الدول والمنظمات الدولية للاستجابة لمختلف مراحل تطور الصراعات بالتركيز، بصورة محددة، على أسباب الصراع الفعلية وعلى تفاقمه، والعوامل المؤدية إلى اندلاع العنف والعوامل التي يحتمل أن تسهم في الحفاظ على السلام في أعقاب الصراع.

ومن الضروري تنقيح أسلوب عمل مجلس الأمن لضمان عدم تسبب هذا الاتجاه نحو اللاحركة في عواقب خطيرة تمس مصداقية المجلس ومشروعيته. ولابد من التشديد في هذا الصدد على وجود قدر كبير فعلا من توافق الآراء بشأن نقاط أساسية مثل اجتماعات المجلس واشتراك غير الأعضاء فيه وبرنامج عمله وجلسات الإحاطة الإعلامية التي يعقدها الرئيس للبلدان غير الأعضاء في المجلس. وفي هذا الصدد أدرك أعضاء المجلس فعلا المدى الكامل للإصلاح الواجب إنجازه لتحقيق تحسن ملحوظ في أساليب عمل المجلس، وقد اقترحت بالفعل تدابير هامة في هذا الاتجاه.

وما يتبقى عمله هو ترجمة قوة الدفع هذه إلى واقع وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لاكساب المجلس مزيدا من الشفافية والمشروعية. وعندما نفعل ذلك سنساعد هذا الجهاز الهام من أجهزة صنع القرارات في قلب منظومتنا على ضمان تفهم قراراته بصورة أفضل وتمتعها بتأييد أكبر من الدول الأعضاء في المنظمة بصفة عامة.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي بأن أهنئ السفير السير جيرمي غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة الدائم، والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه الواضح الشامل المدروس لتقرير المجلس السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة. كما أود أن أشيد بالأمانة العامة، تقديرا لعملها الرائع المتمثل في إعداد هذه الوثيقة.

إن إيطاليا ظلت تؤكد، وتود أن تؤكد مرة أخرى، على أهمية مناقشة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن. إن هذا التقرير أداة ضرورية لضمان فعالية التنسيق والتفاعل بين المجلس والجمعية العامة، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة الخامسة عشرة. وعلاوة على ذلك، يستحق تقرير العام الحالي، الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، اهتماما أكبر لأنه أعد للمرة الأولى على أساس يراعي الإجراءات التي اعتمدها المجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لتحسين شكل ومضمون التقرير. وبالرغم من أننا نعتبر أن هذه الإجراءات لا تزال غير كافية، فإن الشكل الجديد للتقرير ينبغي أن يعتبر إنجازا في إطار الرغبة القوية والجهود المبذولة لزيادة شفافية عمل المجلس وزيادة اشتراك الدول غير الأعضاء فيه. كما أن التقرير يمثل خطوة على طريق تمكين مناقشة أكثر مغزى لتقرير المجلس، وهو هدف نرى أن تستمر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في متابعته دوما وبعزم صادق.

ومن بين التغييرات والإضافات التي تظهر في تقرير هذا العام يلاحظ المرء في المقام الأول إدراج معلومات أساسية عن كل موضوع تعلقت به قرارات المجلس ومقرراته وكذلك البيانات الرئاسية المعتمدة في غضون السنة التي تسبق الفترة التي يشملها التقرير؛ ووصف بترتيب زمني لنظر المجلس في المسألة قيد البحث والإجراءات التي اتخذها بشأن تلك المسألة، بما في ذلك وصف للمقررات والقرارات والبيانات الرئاسية؛ وإدراج البيانات الوقائعية، بما في ذلك تواريخ الجلسات الرسمية والمشاورات غير الرسمية التي نوقش فيها موضوع ما. وهذه العناصر تساعد جميعها في إعطاء فكرة أوضح وأكثر إيجازا عن الأحداث ذات الصلة بمختلف البنود. ونحن نقدر بوجه خاص أن التقرير يورد وصفا موجزا لكل مسألة من المسائل التي كانت قيد المناقشة في المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته.

كما نود أن نشيد بإدراج جزء منفصل في التقرير - هو الجزء الخامس - بشأن عمل الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن، مثل لجان الجزاءات والمحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا ومجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ولجنة الأمم المتحدة الخاصة. إن أنشطة لجان الجزاءات ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات واللجنة الخاصة وصفت سابقا في مقدمة التقرير، بينما أشير إلى عمل المجلس بشأن المسائل المتعلقة بمحكمة يوغوسلافيا في إطار بند من البنود ذات الصلة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة. إن التقرير، في شكله الجديد، لا يكتفي بإعطاء معلومات أكثر تفصيلا عن أعمال لجان الجزاءات، بل يشمل أيضا موجزا لأنشطة المحكمتين المخصصتين. وهذه التطورات إيجابية حقا لأنها تزيد من الطابع الشامل والتحليلي للتقرير - وهذا أمر أذكر أنه طولب به على نحو متكرر.

ويتضمن الجزآن الخامس والسادس من التذييلات نصوص جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن وجميع البيانات التي أدلى بها و/أو أصدرها رئيس مجلس الأمن أثناء الفترة المعنية. ومرة أخرى، نعرب عن سرورنا بهذا التغيير الذي يوفر عرضا أكثر عقلانية لنصوص قرارات المجلس وبياناته الرئاسية.

لا ريب أن أكثر التدابير ابتكارا في تقرير هذه السنة يتمثل في إلحاق إضافة بالتقرير تتضمن التقييم الشهري لأعمال المجلس من إعداد الممثلين الذين أكملوا فترة عملهم في رئاسة المجلس ورغم أن هذه التقييمات معدة بحيث لا يكون مسؤولا عنها سوى الرئيس السابق للمجلس الذي أصدرها وبحيث أنها لا تعبر بالضرورة عن آراء المجلس، فهي تكمل التقرير على نحو مفيد جدا، خاصة حيثما تتضمن إشارات إلى أولويات أعطيت واتجاهات جديدة برزت في أعمال المجلس.

ونحن على ثقة من أن ممارسة إعداد التقييمات الرئاسية الشهرية ستتطور باستمرار لتتضمن تحليلا أقل اتصالا بالأحداث وأكثر ارتباطا بالمفاهيم لأنشطة المجلس. ونود أيضا أن نشجع رؤساء المجلس في المستقبل على الاقتداء بالمثال الجيد جدا الذي ضربه السفير بيروكال سوتو ممثل كوستاريكا خلال رئاسته في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وأن يقدموا التقييم الشهري لنشره وتوزيعه بوصفه وثيقة منفصلة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن شأن هذا الإجراء أن يزيد كثيرا شفافية أعمال المجلس.

وكما ذكرت سابقا، ثمة مجالات لا يزال فيها شكل التقرير ومحتواه، في رأينا، يتسمان بعدم الكفاية لتعزيز التفاعل بين المجلس والجمعية العامة. وأشير تحديدا إلى ضرورة إيراد مؤشرات موضوعية عن العمليات التي تسفر عن اتخاذ المجلس لقراراته. وفي رأينا أن التقرير ينبغي أن يتضمن سردا موجزا ليس فقط للتواريخ والمواضيع التي نوقشت أثناء المشاورات غير الرسمية المختلفة، وإنما أيضا مناقشات لمناطق الأزمات والتوترات الإقليمية وحالات الطوارئ الإنسانية والمسائل الأخرى ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للسلم الدولي وللاستقرار على الصعيدين العالمي والمحلي. وأعتقد أننا يحق لنا أن نعرف ما قاله كل فرد. وهذه المعرفة أمر بالغ الأهمية حقا بالنسبة لنا عندما يأتون إلينا ويطلبون منا إعادة انتخابهم وإعطاءهم ولايات جديدة. وأنا أتكلم بالطبع عن الأعضاء المنتخبين.

ونظل على اعتقادنا بأن الشفافية الكاملة في أعمال المجلس لا تقل أهمية عن الأداء الفعال لولايته. وما نحتاج إليه هو توازن حقيقي بين هذين المبدأين، وفقا لنص وروح المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقول:

"يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

ومن رأينا أيضا أن الجوانب الأخرى في التقرير يمكن تحسينها، على سبيل المثال، بتوفير معلومات تحليلية أكثر عن الجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بالقوات، فضلا عن تسليط الضوء على المدى الذي يأخذ فيه مجلس الأمن بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل التي تدخل في نطاق أعمال كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن على مجلس الأمن أن ينفذ تنفيذا كاملا الحكم الوارد في الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق المتعلقة بتقديم المجلس تقارير خاصة إلى الجمعية العامة. ولهذه الأغراض يظل قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١، المتخذ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أساسا جيدا للتحليل والمناقشة.

وكما أشار زميلنا السفير غرينستوك، واصل المجلس، خلال الفترة التي يشملها التقرير، نشاطه المكثف في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي الجوانب الإنسانية ذات الصلة.

إن عدد الاجتماعات المعقودة والقرارات المتخذة لا يزال مرتفعا، وهذا برأيي أهم دليل مقنع على التزام أعضاء المجلس - سواء الدائمين أو المنتخبين - بالاضطلاع بالولاية الموكولة إليهم. وثمة حاجة إلى زيادة كفالة الاضطلاع بهذه الولاية بشفافية كاملة بغية تعزيز، وعدم الانتقاص بأي شكل من الأشكال، من الدور الأساسي للجمعية العامة بوصفها الركن الرئيسي للأمم المتحدة. ومن الضروري، برأيي، زيادة الجلسات العلنية وتقليل عدد الجلسات المغلقة.

لقد أشار زميلنا النيوزيلندي، السفير مايكل باولز، هذا الصباح إلى صحفي بارز هو السيد أبي روزنثال، رئيس التحرير التنفيذي السابق لنيويورك تايمز، الذي كتب مؤخرا أن:

"ثقافة الانغلاق متأصلة في أعمال المجلس بحيث أن الضحايا وعموم الناس والصحافة يأخذونها على علاتها. وهم يفترضون أنها الطريقة المعمول بها دائما.

"لا، لم تكن الطريقة هكذا ... فلفترة تزيد على ٢٠ عاما بعد إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كانت جميع جلسات المجلس تقريبا علنية".

وأضاف الصحفي قائلا:

"وباستثناء اختيار الأمين العام، كان المجلس يجتمع في القاعة الخاصة به، بحضور مراسلي محطات التلفزيون والصحف وكانت تسجل كل كلمة. ...

"والأهم من ذلك كله أنه كان بوسع الناس من أي بلد أن يروا ما يفعله ممثلوهم الدبلوماسيون وحكوماتهم من أجل فائدة العالم أو الإساءة إليه." ("المجلس المغلق"، نيويورك تايمز، ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨)

لقد أحرز بعض التقدم، في هذا الجانب وفي جوانب أخرى، في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير. وعلى وجه الخصوص، فوجئ العديد منا بما لا يسر لدى مقارنة البيان الصادر عن الأعضاء الخمسة في هذا العام بعدما اجتمعوا مع الأمين العام ببيانهم الصادر عام ١٩٩٧ بشأن المسألة نفسها. ففي العام الماضي، تكلموا عن الحاجة إلى زيادة "شفافية وكفاءة" المجلس. وهذا العام، تقتصر الإشارة على "الكفاءة"؛ وبعبارة أخرى، أسقطت عبارة "الشفافية". واسمحوا لي أن أذكر وفود الأعضاء الدائمين الخمسة بأن الشفافية ليست مفهوما يمكن أن يتخلصوا منه بسهولة. على العكس من ذلك، إنها مفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بوجوب خضوع جميع أعضاء مجلس الأمن على حد سواء، الدائمين منهم والمنتخبين، للمساءلة أمام هذه الجمعية.

حضرت هنا اليوم دون أن أكون على استعداد تام لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن بالتفصيل، ولا سيما توسيع عضوية المجلس. وتوقعت بدلا من ذلك - وأتوقع معالجة هذه المسألة الهامة في إطار البند المخصص لها في جدول الأعمال، أي البند ٥٩. مع ذلك، وما دام بعض المتكلمين قد أثاروا المسألة هذا الصباح، أشعر أنني مضطر للتطرق إليها.

ثمة شائعة تسري في بعض الدوائر مفادها أن ثمة محاولات تبذلها بلادي، إيطاليا - ووفد بلادي تحديدا - لعرقلة عملية الإصلاح. هذه إشاعة تنم عن افتراء. ولا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة. فإيطاليا تلتزم التزاما عميقا، وكانت ملتزمة منذ البداية، بإصلاح المجلس، لا سيما بتوسيع عضويته. ومنذ البداية، تقدمت إيطاليا باقتراح محدد جدا نال تأييد أو اهتمام ما يزيد على ٨٠ بلدا. وهنا في هذه القاعة بالذات، تكلم ٨٠ بلدا لصالح الاقتراح الإيطالي أو أدلى بملاحظات مؤيدة له. وأعلنت إيطاليا فيما بعد، استعدادها أيضا لقبول ما اقترحته حركة عدم الانحياز وهو يمثل تراجعا في موقفها - أي تحقيق زيادة في الوقت الحاضر في مقاعد الأعضاء المنتخبين فقط - وهو اقتراح يتمتع فعلا بتأييد ١١٣ بلدا. وفي المناقشة العامة لهذه السنة، وفي الجلسة الـ ١١ التي عقدتها الجمعية العامة، صرح وزير الخارجية الإيطالي ديني بالقول إن الحكومة الإيطالية على استعداد لتأييد أية صيغة معقولة - وأكرر أية صيغة معقولة - شريطة ألا تخل بإنشاء مقعد أوروبي مشترك في المجلس في نهاية المطاف، وألا تبعد إيطاليا عن البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى أو تزيد عدد البلدان التي تحظى بنصيب أكبر من أمثالها، وهو ما سيحول غالبية الدول الأعضاء من أطراف مشاركة رئيسية إلى مجرد متفرجين على قرارات القلة من هذه البلدان. فكيف بوسع أي إنسان، أن يسمي هذا بالعرقلة؟

إن ما نعارضه معارضة شديدة، وأنا أقر بذلك - ونحن لسنا بالتأكيد وحيدين في هذه المعارضة - هو محاولات من جانب واحد لتمرير الإصلاح باقتراع أقل من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهو ما تنص عليه المادة ١٠٢ من الميثاق. وما نعارضه هو أي حل من حلول الصفوة والحلول الانتقائية اللاديمقراطية الذي من شأنه أن يفيد قلة قليلة ويسبب الضرر لعدد كبير من أعضاء منظمتنا.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنهي البرتغال بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ولايتها الحالية بوصفها عضوا في مجلس الأمن. وهذه الولاية التي أوكلت إليها بموجب انتخابات أجرتها الجمعية العامة هي شرف ومسؤولية قبلناهما بمنتهى الجدية، وحاولنا ممارستهما على نحو كامل وفعال.

إن المهمة الموكولة لمجلس الأمن هي أحد الأغراض الرئيسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أي صون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذا الغرض، معهود بالبرتغال وبالأعضاء الآخرين في المجلس بهذه المهمة بالنيابة عن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذه المهمة ليست سهلة؛ وإنني أتفق مع الممثل الدائم

لسوازيلند الذي وصفها بالوحي الإلهي تقريبا. بيد أنها مهمة يضطلع بها أعضاء المجلس، بمن فيهم البرتغال، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء التي لديها مقاعد في الجمعية العامة.

والعمل بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة ينطوي، برأيي، على أن المجلس مسؤول أيضا أمامهم. وهذا لا يضعف سلطة المجلس بأي شكل من الأشكال. على العكس من ذلك، إنه يعززها عن طريق توفير صورة أوضح لأنشطته وفهم أفضل لمسؤولياته. لهذا السبب تعمل البرتغال إلى جانب الآخرين جاهدة في سبيل جعل المجلس أكثر شفافية بمشاركة كاملة من الدول الأعضاء.

وإن نظر الجمعية العامة اليوم في تقرير مجلس الأمن هو أبسط تعبير عن ذلك الخضوع للمساءلة.

وعلاوة على ذلك، يتسم التقرير بالأهمية لأنه يحفظ للأجيال القادمة ذكرى هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. ومن هنا جاءت ضرورة أن يحفل التقرير بالمعلومات والدقة والشمول.

وكما أكد رئيس المجلس السفير غرينستوك، في بيانه الهام الذي ألقاه صباح هذا اليوم، يحفل هذا التقرير حقا بالمعلومات أكثر من تقارير السنوات الماضية ويفسح المجال أمام فهم أفضل لعمل مجلس الأمن. كما أن التقرير أسهل قراءة، ويتضمن تقييمات مختلف رؤساء المجلس للأنشطة المضطلع بها أثناء فترة رئاستهم، ويوفر تبصرا ممتعا وإضافيا في العمل الذي اضطلع به المجلس.

وبعد انتهاء فترة رئاستي الأولى في نيسان/أبريل ١٩٩٧، كتبت تقييما لعمل مجلس الأمن أثناء ذلك الشهر - وكان أول تقييم يكتب من هذا النوع - وأتيحت فرصة الحصول عليه لجميع الدول الأعضاء آنئذ. وقد مهّد هذا الطريق لجعل الممارسة الحالية عُرفا مستقرا للمجلس.

ولئن كان هذا التقرير يركز على الماضي، فإننا نرى أنه يكشف في الوقت نفسه عن اتجاه جديد للمستقبل - وهو مستقبل لا تكون فيه المشاركة مجرد شرط نظري بل تكون واقعا ملموسا أيضا.

لقد فهم أعضاء المجلس أهمية اتباع هذا الاتجاه. واقترحوا تدابير شتى لتحسين أساليب عمل المجلس وزيادة مشاركة العضوية العامة في أعماله. وفي مرفق للتقييم الذي وضعه الممثل الدائم لكوستاريكا، يمكن للقراء الاطلاع على رسالة أرسلها في كانون الأول/ديسمبر الماضي ١٠ أعضاء في المجلس - الأعضاء المنتخبين الـ ١٠ - تتضمن اقتراحاتهم المبنية على التجربة التي اكتسبوها في مجلس الأمن. وكانت فترة شغل المنصب لخمسة من هؤلاء الأعضاء على وشك الانتهاء، بينما كان الخمسة الآخرون في منتصف فترتهم. وكانت هذه مبادرة هامة ولّدت نقاشا مفيدا بشأن أساليب العمل بين أعضاء المجلس، وكذلك في الفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات.

وفي أعقاب هذه المبادرة، يحدونا الأمل بأن عددا معينا من الإجراءات سيكون جاهزا عما قريب لكي ينظر فيه المجلس، وهذا قد يفسح المجال أمام تحسين مشاركة الدول التي تسهم في عمليات حفظ السلام - ويمهد الطريق لكي يعزز المجلس من شفافية عمله، من خلال زيادة عدد الجلسات العلنية.

وينبغي متابعة بذل الجهود بصورة متسقة ومتواصلة من أجل تحقيق الشفافية. وإنني لعلى ثقة بأن هذا العمل سيستمر، وسيقتفي آخرون آثار خطواتنا وسيواصلون سعيهم لتحقيق هذه الأهداف. ولقد شجعتني الإرادة القوية التي عبَّرت عنها في هذا الاتجاه جميع الدول الأعضاء الجديدة التي ستنضم إلى المجلس، والتي انتخبت مؤخرا للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، بشأن ضرورة مواصلة زيادة الشفافية في المجلس، وزيادة مشاركة الدول الأعضاء في أعماله وتحسين العلاقة بين المجلس والجمعية العامة. وتحضرني هنا، على وجه التخصيص، عبارات وزير خارجية كندا، الأونرابل لويد اكسورثي، الذي دعا أثناء المناقشة العامة التي جرت مؤخرا إلى تحويل مجلس الأمن إلى مجلس أكثر انفتاحا وشفافية وإلى أن تمارس الدول الأعضاء ممارسة كاملة حقوق المشاركة التي يمنحها لها الميثاق في أعماله. وقال بعبارات تنم عن الحكمة إن:

> "هذا ليس من شأنه أبدا التقليل من كفاية المجلس بل من شأنه الإسهام في تحسين القرارات التي يعتمدها ويزيد من فعالية التدابير التي يتخذها". (A/53/PV.15)

ومسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن هي الآن في مأزق. ولذا، فإن من الأهمية بمكان أن ندفع باتجاه إجراء تغيير في أساليب عمل المجلس. حتى أن مسار العمل هذا

قد يسهل في مرحلة لاحقة النظر في مسألة التمثيل العادل للعضوية العامة في المجلس، بطريقة تتكيف بصورة أكبر مع الحالة الدولية الراهنة. وما من شك في أن مجلس الأمن سيزيد بذلك من شرعيته.

ونرى أن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية داخل إطار الجمعية العامة سيظل يمثل باستمرار مساهمة حاسمة في تحقيق ذلك الهدف. والأهداف الهامة التي نريد تحقيقها تتطلب بذل جهود من جانب كل من المجلس والجمعية العامة.

والتحديات التي تثيرها مختلف الصراعات والنزاعات في أنحاء العالم اليوم ما زالت تتطلب تدخلا قويا من جانب مجلس الأمن. ولذا، ينبغي الحفاظ على سلطته وكفاءته. ويتعين علينا أن لا نشجع على المواجهة أو الانقسام بين أجهزة الأمم المتحدة أو بين تلك الأجهزة والمنظمات الإقليمية. وينبغي لنا أن نحترم السلطات المحددة التي أنيطت بها وأن نعزز جهود التنسيق، ومن بينها الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافنا المشتركة. ومؤخرا جدا، وفي أعقاب مناقشة عامة بشأن أفريقيا، دلل المجلس على انفتاحه تجاه هذا الهدف، وأنشأ بقراره ١١٩٧ (١٩٩٨)، إطارا شاملا للتعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا. ونحن على ثقة بأن ذلك سيمثل نموذجا يحتذى بالنسبة لأجزاء أخرى من العالم والمنظمات الإقليمية الأخرى.

وفي داخل إطار الأمم المتحدة، تكمل أجهزة مختلفة الأجهزة الأخرى في أداء مهامها. وفكرة التكاملية هذه، وهي حجر الزاوية في الهيكل الذي أنشأه الميثاق، لا تتطلب الشفافية فقط لدى الأجهزة وإنما أيضا اتخاذ زمام المبادرة من جانبها بصورة كاملة. وكما قلنا من قبل، يتعين على مجلس الأمن أن يفعل المزيد لتحسين شفافية أساليب عمله ومشاركة الدول الأعضاء. والجمعية العامة، بوصفها طرفا رئيسيا فاعلا ينبغي أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في هذا الصدد وينبغي أن تواصل اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق نفس الهدف.

والأمين العام، من خلال مبادراته وتدابيره في العملية التي يضطلع بها لإصلاح المنظمة، قد دلّنا على طريقة التحرك قدما، وأعطى شكلا لفكرة تكاملية الأجهزة نفسها داخل الأمم المتحدة. فدعونا نحتذي مثاله والزخم الذي ولّده ونحاول من داخل الجمعية العامة، في عمل متضافر، تحسين العلاقة مع مجلس الأمن وضمان تعزيز تدفق المعلومات والمزيد من المشاركة من جانب العضوية العامة في أعمال هذا الجهاز.

إن عمل مجلس الأمن عمل مثقل جدا بالمسؤوليات. فالمجلس يتعين عليه أن يتصرف فورا بالنسبة للأحداث التي تقع في أنحاء العالم. وهناك توقعات متزايدة من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق باستجابة المجلس لمختلف الصراعات أو النزاعات. ويشعر أعضاء المجلس بوطأة هذا الضغط. فهم يعرفون أنهم يجب عليهم أن يتصرفوا بسرعة وبفعالية إزاء كل حالة من الحالات التي يواجهونها. وكما ورد في التقرير السنوي، فإن المجلس ينفق وقتا أكثر فأكثر على عمله مقارنة بالسنوات الماضية. وتثير هذه الحالة صعوبات خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة التي لديها بعثات لا تستطيع أن تتحمل بسهولة الأعباء الثقيلة المترتبة عن العمل في المجلس. وهذا تحد هام لهذه الدول، التي يجب عليها أن تحول الصعوبات التي تكتنف عملها إلى حوافز لكي يتسم شغلها لمقعدها في المجلس بالفعالية.

نعرف أن الميل يبرز أحيانا نحو التعويل على عمل الأعضاء الدائمين لدى اضطلاع المجلس بممارسة مهامه. ولكني أود أن أؤكد على الدور الأساسي الذي ينبغي أن يضطلع به الأعضاء المنتخبون داخل المجلس، وبصفة خاصة الدول الصغيرة. وغالبا ما تكون هذه الدول الصغيرة أقدر من غيرها على فهم حالات الصراع والنزاع، إما لأنها أقرب جغرافيا من الدول المعنية أو لأن لديها ظروفا اقتصادية واجتماعية وسياسية مماثلة. ولذا، فإن إسهاماتها ذات أهمية كبيرة جدا في تحديد وتقييم الحلول التي تمكّن المجلس من اتخاذ قرارات أفضل.

وهذا لا يضعف أدوار الأعضاء الدائمين ولا الدول الكبرى الأخرى في أعمال المجلس. والواقع أن قوة المجلس تكمن في قدرة أعضائه على أن يكمل بعضهم البعض الآخر، من خلال وجهات نظرهم المتنوعة، والتقائهم في صنع قرار متماسك. وإن الطبيعة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن، كما حددها الميثاق، تؤكد على هذه الأهمية.

واسمحوا لي أن أؤكد على بعض المسائل التي كرسنا لها جزءا كبيرا من جهودنا خلال ولاية البرتغال في المجلس.

لقد قدمت الجمعية العامة، باتخاذها لقرارها المتعلق بخطة للسلام، إسهاما كبيرا في موضوع الجزاءات، ودفعت بأفكار جديدة بشأن أنظمة الجزاءات، واقترحت تدابير عملية لتحسين تنفيذها. وكان ذلك بمثابة تحد لا يزال يتعين على المجلس الاستجابة له.

ولا تزال البرتغال ملتزمة بالعمل على أن ينظر المجلس بتعمق في هذا الموضوع، الذي يمثل اليوم شاغلا للمجتمع الدولي، كما انعكس ذلك بوضوح في قرار الجمعية العامة، مع مراعاة تزايد عدد أنظمة الجزاءات وأثرها على العلاقات الدولية.

وبصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت، وعقب تنفيذ أوسع عملية إنسانية تضطلع بها الأمم المتحدة على الإطلاق، أدرك تماما المصاعب المتعلقة بتنفيذ الجزاءات، وفعاليتها وآثارها الجانبية. وقد بذلت اللجنة كل جهد ممكن بغية تحسين تنفيذ العملية الإنسانية، وتحققت نتائج إيجابية لا تنكر. وكان تعاون الحكومة العراقية مع الأمين العام، ومبادرات الأمين العام المتعلقة بتعديل هياكل الأمانة العامة، من الأمور ذات الأهمية البالغة في نجاح العملية، التي تهدف إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي الناتجة عن ثماني سنوات فرضت عليه خلالها أشد عقوبات للأمم المتحدة، وهي للأسف، لا تزال في انتظار تحقيق أهدافها المنشودة.

وينبغي للمجلس أن يتمعن مليا في هذا الأمر. وعلى الرغم من حجم البرنامج الإنساني، فإنه ليس كافيا لحل مشاكل الشعب العراقي؛ والبرنامج رغم كل شيء، لم يكن متصورا له أن يحلها كلها. ولكن من خلال تطبيقه ظلت جميع الأطراف المعنية تتعلم من تجربتها اليومية في هذه العملية التي بدأت قبل قرابة العامين.

ولرؤساء لجان الجزاءات الأخرى تجربتهم الخاصة في تنفيذ أنظمة الجزاءات المختلفة. وينبغي للتجربة المكتسبة حتى الآن ألا تهدر، بل أن تحفظ لفائدة المجلس وأعضائه في المستقبل. وإذ نضع هذا الهدف في بالنا، فإننا نجري مع أعضاء المجلس مناقشة بشأن تدابير جديدة تساعد على تحسين تنفيذ الجزاءات في المستقبل، وكذلك على الحيلولة دون أن تكون لها آثار إنسانية سلبية، وذلك بتحديد أهداف تأثيرها على نحو أفضل. وهذا الموضوع ينبغي أن تناقشه العضوية بأكملها وأن تجري مناقشة عامة بشأن هذه المسألة. ونعتقد أن المجلس سيستفيد من ذلك - أي من تلقي مختلف وجهات النظر والمقترحات التي ستقدم.

وتعتبر البرتغال أن إجراء مناقشة عامة حول الجوانب المواضيعية المتصلة خصوصا بأعمال المجلس جزء هام من أنشطتها. فقد اقترحت، في وقت مبكر من ولايتنا، إجراء مناقشة عامة بشأن بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع، وكنت أعتبر أنها ستكون مفيدة للمجلس لتحديد الموضوعات البالغة الأهمية المتصلة بقراراته. ويسرني أن أرى أن المناقشات المواضيعية قد أصبحت جزءا هاما من برنامج المجلس. ومما يشجعنا أيضا الاهتمام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء بالمشاركة في هذه الجلسات العامة للمجلس.

وينطبق هذا أيضا على المناقشات المفتوحة التي عقدها المجلس بشأن مسائل معينة بمشاركة ممثلين من وكالات الأمم المتحدة والأمانة العامة. ونحن نرحب بالمشاركة الأكبر في عمل المجلس من قبل ممثلين رفيعي المستوى للأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة، مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، و منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمفوض السامي لحقوق الإنسان. وللتغلب على التحديات التي يواجهها المجلس في الوقت الراهن، نحتاج إلى إسهامهم وتجربتهم التي لا تقدر بثمن. ولهذا أيدنا دائما مشاركتهم في جلسات المجلس.

ومن ضمن تلك الجلسات، أشير إلى الجلسة المتعلقة بالأطفال في مناطق الصراع المسلح، التي عقدت في حزيران/يونيه من هذه السنة أثناء رئاسة البرتغال، ومؤخرا الجلسة المتعلقة بحماية المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم في حالات النزاع، والتي كانت فيها مساهمات الأطراف المهتمة مهمة جدا للعمل الذي اضطلع المجلس به فيما بعد.

ويتعين على المجلس أن يستمع أكثر إلى الجهات الفاعلة الأخرى في الساحة الدولية، سواء كانت خارج الأمم المتحدة أو الأطر الحكومية الدولية، والتي تتمتع بمعرفة عميقة بالموضوعات الدولية، وتتابع بصورة وثيقة المشاكل المرتبطة بنشوب المنازعات وتضطلع بالعديد من الأعمال للمساعدة على منعها. وأود أن أشير هنا إلى المنظمات غير الحكومية، بوصفها ممثلة للمجتمع المدني، والتي ظلت مستبعدة من عمل المجلس. لقد ثبت أن أنشطتها كانت في غاية الأهمية في عملية تهدئة الصراعات الدولية، وهي ظلت خلالها، على الرغم من

مواجهتها لمخاطر كبيرة، تقدم المساعدة إلى من يحتاجونها.

والواقع أن المجلس كثيرا ما وجه في قراراته نداءات إلى المنظمات غير الحكومية، معترفا بذلك بأهمية عملها في منع النزاعات وجهود بناء السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد اعترف المجلس مؤخرا أيضا في قراره ١١٩٦ (١٩٩٨) بأهمية هذه المنظمات في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بمساعدتها لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن على رصد انتهاك عمليات حظر توريد الأسلحة.

وأكد الأمين العام بدوره، خلال مؤتمر في الشهر الماضي، على أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في رفع درجة الوعي العام، وإيقاظ الضمير العالمي وتشكيل السياسات. وهو بدعوته إلى قيام شراكة معها، أوضح كيف أن التعاون يتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وله منافع مشتركة في العديد من المجالات. وهذا بطبيعة الحال يقتضي المزيد من تحمل المسؤولية من جانب المنظمات غير الحكومية، التي يتعين عليها، على حد تعبير الأمين العام، أن تحمي نفسها من إساءة استخدام فكرة المنظمات غير الحكومية وأن تحمي امتيازها الذي لا يقدر بثمن.

وإننا لا نرى سببا لأن يبقي المجلس أبوابه مغلقة أمام المصدر الهام للمعلومات والمساعدة الذي تمثله هذه المنظمات. بل ينبغي أن يستمع إليها بعناية، وأن يشجع ويحمي عملها لمنع المنازعات الدولية وتسويتها. ومن ثم فإن مما يشجعنا البوادر الإيجابية في داخل المجلس في هذا الصدد.

ويحتفظ مجلس الأمن بعلاقة وثيقة ويومية مع الصحافة. وطبيعة الموضوعات التي ينظر فيها المجلس تتطلب البث الفوري للمعلومات إلى جميع أرجاء العالم. والإعلام يزيد من قوة القرارات التي يتخذها المجلس. فالعلاقة معه إذن ذات أهمية قصوى لفعالية هذه القرارات. وينبغي للمجلس أن يبذل كل الجهود اللازمة للمحافظة على تلك العلاقة وللحيلولة دون التأثير السلبي للمعلومات الجزئية أو الناقصة. ومن سوء الطالع أن الفجوة تستمر في الاتساع بين ما يظهر في الجرائد والمجلات عن عمل المجلس وبين المعلومات التي يفوض المجلس رئيسه بنقلها إلى الصحافة. وهذا يسمح بتفسيرات متباينة لإرادة المجلس. وينفتح بذلك الطريق إلى التلاعب بالمعلومات، الأمر الذي نرى أنه ينبغي أن يمنع بصرامة.

أما بالنسبة للدول الأعضاء، فإن المعلومات تنقل بصفة رئيسية من خلال جلسات الإحاطة الإعلامية التي يعقدها رئيس المجلس. ونعتقد أن جلسات الإحاطة الإعلامية تلك هي أفضل وسيلة لضمان موضوعية وحياد المعلومات عن المجلس. وقد حاولنا خلال فترات رئاستنا عقد تلك الجلسات بصورة منتظمة وعقب انتهاء مشاورات المجلس بكامل هيئته مباشرة، مدركين أهمية الحصول الفوري من جانب الدول الأعضاء على المعلومات المتعلقة بمختلف الموضوعات قيد النظر في المجلس. وينبغي تشجيع جلسات الإحاطة الإعلامية وتحسينها على نحو أكثر، لأنها تشكل القنوات المناسبة لنقل المعلومات إلى الدول الأعضاء خارج المجلس وتمنع تأثير المصالح الوطنية غير الواجب على المعلومات.

لقد كانت تجربة البرتغال في مجلس الأمن سارة للغاية، وإن كنا نشعر بشيء من الاحباط من عدم إنجاز كل ما كنا نتمنى أن ينجز، ولكن ضيق الوقت حال دون ذلك. ونعرب عن إعجابنا بالعمل الذي اضطلع به جميع أعضاء المجلس، وزملائي فيه، والأمانة العامة في أنشطتها اليومية، وهو عمل ذو أهمية حيوية للمجتمع الدولي. ونعرف الآن على نحو أفضل مدى صعوبة الاضطلاع بعبء اتخاذ قرارات تؤثر على الكثير جدا من البلدان والمناطق والشعوب.

الأفكار التي طرحتها توا لا تمثل انتقادا للمجلس. وإنما ينبغي أن تُعتبر - بالأحرى - إسهاما بنّاء. إننا سنترك المجلس ونحن نكن له احتراما أعظم لدوره ولعمله الذي هو أساسي لحفظ السلم والأمن الدولي.

وبعد خروجنا من المجلس، سنواصل السعي إلى جعل مجلس الأمن مجلسا أفضل مما هو عليه الآن، مجلسا أكثر تمثيلا وشفافية، دون أن تغيب عن بالنا ضرورة الحفاظ على كفايته. إننا لن نعتبره هيئة بعيدة. وتجديد المجلس طريقة تسهم أيضا في تقريبه من عموم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. من ناحية أخرى، نحن واثقون بأن الجهود ستظل تبذل داخل المجلس لتحقيق هذه الأهداف. إن أعضاءه يدركون تماما أن هذا ليس فقط توقع المجتمع الدولي وإنما أيضا إرادته. والمجتمع الدولي، بعد كل شيء، هو الذي يمثله مجلس الأمن.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن التقدير للممثل الدائم للمملكة المتحدة، السفير غرينستوك، الذي عرض، بصفته الرئيس الحالي لمجلس الأمن، تقرير المجلس السنوي إلى الجمعية العامة.

لقد استعرض وفدي بعناية التقرير الوارد في الوثيقة A/53/2 الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ونحن نرحب بالتحسينات التي أدخلت على التقرير الحالي، وبخاصة توفير بعض المعلومات عن مشاورات المجلس بكامل هيئته وإرفاق التقييمات الشهرية التي يعدها رؤساء المجلس السابقون.

وفقا للتقرير بذل المجلس، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، جهودا عظيمة للتعامل مع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين في مختلف أجزاء العالم، وكان بعضها أكثر نجاحا من البعض الآخر.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير نظر المجلس في الأزمة الأفغانية بمقتضى مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية بشأن الموضوع. ورفض المجلس فكرة أن الأزمة الأفغانية يمكن حلها عسكريا ودعا إلى وقف الأعمال العسكرية بسرعة واستئناف المفاوضات بين الأطراف الأفغانية لإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة بغية التوصل إلى تسوية سلمية دائمة للأزمة.

لكن مما يبعث على القلق العميق أن حركة طالبان، في احتقار واضح لإرادة المجتمع الدولي، كثفت عملياتها العسكرية في الجزء الشمالي من البلد، وارتكبت جرائم شائنة ضد الإنسانية، واتبعت سياسة اضطهاد عرقي وديني منهجي، وقامت في انتهاك صارخ للقانون الدولي، باقتحام قنصليتنا العامة في مزار شريف وقتلت دبلوماسيين إيرانيين عمدا، الأمر الذي أثار الغضب والإدانة في كل أنحاء العالم. إننا نرحب برد الفعل الحسن التوقيت من مجلس الأمن إزاء الأحداث الأخيرة في أفغانستان، التي تخرج بطبيعة الحال عن الفترة التي يغطيها التقرير الحالي. ومع ذلك، نعتقد اعتقادا تاما بأن الحالة في أفغانستان تتطلب اهتمام المجلس المستمر في اضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

في طاجيكستان، يسود السلم والهدوء، وإن كانا هشين. لقد تحققا بجهود الأمم المتحدة، ودعم عدد من الدول الإقليمية وأيضا بفضل العزيمة القوية لحكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية وحسن نيتهما. وبينما يسود الخوف من أن تزعزع طالبان السلم والاستقرار في طاجيكستان، فإننا يحدونا أمل وطيد في أن يوجه الاتفاق العام بشأن إقامة السلم والاتفاق الوطني في طاجيكستان وبروتوكولاته ذلك البلد نحو الرفاه ونحو سلم واستقرار لا يمكن عكس اتجاههما.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير تناول المجلس مسائل عديدة في أفريقيا. وإن عدد وشدة الصراعات المسلحة الدائرة في القارة والتي سبق أن اعتبرت تهديدا للسلم والأمن، لا تزال مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي.

وإدراج بند معنون "الحالة في أفريقيا" على جدول أعمال المجلس، وعقد اجتماعين على المستوى الوزاري، كانا علامة على أن المجلس يحتاج إلى القيام، بشأن الحالة في أفريقيا، بأكثر مما قام به. وتقرير الأمين العام، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها وتدابير المتابعة التي يتخذها المجلس، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مخصص لاستعراض توصيات الأمين العام في ذلك التقرير، أثارت توقعات بأن السلم والأمن والتنمية المستدامة التي تستحقها الشعوب في أفريقيا ستلقى نفس الاهتمام والتفاني الكبيرين اللذين تلقاهما أجزاء أخرى من العالم.

ونعتقد بأن من الحق المشروع للدول الأعضاء التي فوضت مجلس الأمن مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين، أن تتلقى تقارير سنوية خاصة وأن تكون على علم تام بأنشطته. وبالرغم من العدد الكبير للمسائل المعروضة على مجلس الأمن التي سبق أن اعتبرت تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لم تتلق الجمعية العامة أي تقرير خاص خلال نصف القرن الماضي. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي نحدد عبارة "إذا اقتضت الحال" الواردة في الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق. والفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن هو المحفل المناسب لتناول هذه المسألة الهامة.

وكان أحد التحسينات التي أدخلت على التقرير الحالي إدراج معلومات عن المسائل التي نُظر فيها أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته. ومن المعروف أن

القرارات الهامة لمجلس الأمن تتخذ خلال تلك المشاورات. ووفدي يرحب بهذا التحسين. ومع ذلك، لا نزال نعتقد بأن التقرير الحالي لا يعطي قدرا كبيرا من المعلومات المضمونية عن تلك المشاورات، التي هي أساس القرارات الرسمية لمجلس الأمن. ولا يزال التقرير بحاجة إلى زيادة تحسينه بتقديم تقييم تحليلي لعملية صنع القرار في مجلس الأمن في تلك المشاورات.

وفي غياب المعلومات المضمونية عن مشاورات المجلس بكامل هيئته، تصبح الطريقة الرئيسية لغير أعضاء مجلس الأمن جميعا الانتظار حول قاعة الاستراحة الجنوبية لتلقي قطع المعلومات المتناثرة وحضور جلسات الإحاطة الإعلامية التي تعقدها رئاسة المجلس، والتي تعتمد على النهج الفردي لرئيس المجلس عند عقد تلك الجلسات.

وبينما نؤكد الحاجة إلى قيام جميع أعضاء المجلس بإبلاغ غير أعضاء المجلس، نعتقد أن هناك حاجة أيضا إلى اتصال مهيكل بين الأعضاء غير الدائمين وأعضاء المجموعات الجغرافية التي انتخبوا منها للعمل في مجلس الأمن. وذلك الاتصال من شأنه أن يمكن غير الأعضاء من أن يُبلغوا بآخر التطورات في المجلس ويعزز في نهاية الأمر مشاركة غير الأعضاء في عمل المجلس، وبالتالي النهوض بمصداقية مجلس الأمن وسلطته وفعاليته.

واستنادا إلى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من الميثاق، يمكن للجمعية العامة أن تناقش صون السلم والأمن الدوليين وأن تصدر توصيات تعرضها على الدول الأعضاء أو على مجلس الأمن أو على كليهما. وكان من المعتقد أولا أن الجو المواتي الذي خلقه انتهاء الحرب الباردة سيسمح ببناء تفاعل متوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. وبينما ينخرط المجلس بحماس في هذا الميدان، فإن الجمعية لم تجد للأسف فرصة الاضطلاع بمسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع المجلس. ولبلوغ هدف مواد الميثاق تلك، من الضروري إيجاد الطرق الملائمة لاستغلال إمكانيات صون السلم والأمن الدوليين المتوفرة لدى عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لا يسعني أن أختتم دون التطرق إلى تحسن آخر في التقرير الحالي وهو إدراج تقييمات الرؤساء السابقين لمجلس الأمن فيه. وأود أن أعرب عن التقدير لجميع رؤساء المجلس على تقديم تقييماتهم لأعمال المجلس. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الفرصة سانحة للتحسين في هذا المجال. ونرجو أن تصبح هذه التقييمات في المستقبل أكثر اشتمالا على التحليلات وأكثر مضمونية، وأن تعبر عن وجهة نظر المجلس برمته، وأن تصدر بشكل روتيني وبصيغة بنيوية، بعد انتهاء الرئاسة مباشرة.

السيد ابراهيم (الجماهيرية العربية الليبية): نصت المادة الرابعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة على أن أعضاء الأمم المتحدة يوافقون على أن يعمل مجلس الأمن نيابة عنهم في قيامه بواجباته في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أن المجلس مسؤول أمام أعضاء المنظمة، انطلاقا من مبدأ لا تخويل للسلطة بدون الخضوع للمساءلة والمحاسبة. وعلى هذا الأساس يشارك وفد بلادي في هذه المناقشة. ونحن نرى أنها تكتسي أهمية بالغة لأنها تتيح الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة لمراجعة أعمال مجلس الأمن وتقييم أنشطته على ضوء أهداف ومبادئ الميثاق.

عند مناقشة الجمعية العامة تقرير مجلس الأمن إلى الدورات السابقة أبديت ملاحظات كثيرة عن أساليب عمل المجلس. وطرح العديد من المقترحات لتحسين تقريره السنوي من حيث الشكل والمضمون. وإنه لمن دواعي الارتياح في هذه الدورة أن نلاحظ أن نشر جدول أعمال مجلس الأمن اليومية والشهرية ظلت ممارسة، وقيام رؤساء المجلس بعقد جلسات إعلامية دورية أتاح لبقية أعضاء الأمم المتحدة معلومات أوفر عن مشاورات المجلس في إطار غير رسمي. ورغم ذلك لا بد من القول إن ما عرض من مقترحات لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإعداد تقريره السنوي على نحو أفضل لم تؤخذ في الاعتبار بصورة كافية.

إن تقرير مجلس الأمن المعروض علينا كما هو وارد في الوثيقة A/53/2 تضمن معلومات موجزة عن أنشطة الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس، بما في ذلك لجان العقوبات. وورد تحت الجزأين الخامس والسادس القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وتضمنت بداية التقرير عرضا موجزا لما جرى في المشاورات غير الرسمية التي سبقت اعتماد هذه القرارات والبيانات. وتضمن الجزء الأخير تقييما للرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة المجلس، وهذا العرض والتقييم يتمان لأول مرة. وهذا تحسن هام. ونأمل أن يتبع مجلس الأمن ذلك بتحسينات أخرى بغية الوفاء بالحاجة إلى إضفاء المزيد من الشفافية على أعمال مجلس

الأمن وأنشطته وإعطاء تقييم رسمي للقضايا التي نظر فيها والدوافع من وراء ما أصدره بشأنها من بيانات وما اتخذه بخصوصها من قرارات.

لقد أكدت معظم الوفود التي شاركت في المناقشة التي جرت في الدورات السابقة على ضرورة أن يلجأ مجلس الأمن إلى الإكثار من عقد الاجتماعات الرسمية المفتوحة، وحصر عملية المشاورات الرسمية في أضيق نطاق ممكن. ويبدو لنا الآن أن المجلس تصرف على العكس من ذلك تماما. فسجله الذي أمامنا يقول إنه عقد ١٠٣ جلسات رسمية اتخذ خلالها ٦١ قرارا، وأصدر ٤١ بيانا. ورغم أن التقرير يذكر أيضا أن أعضاء المجلس عقدوا ٢١٥ جلسة جامعة استغرقت ٥٨٨ ساعة، لا يشتمل التقرير على معلومات عن النقاش الذي دار في تلك المشاورات التي كثيرا ما يقدمها المجلس إلى كبار العاملين بالأمانة العامة للمنظمة.

إن وفد بلادي يتفهم تماما أن دائرة صغيرة من شأنها أن تمكن مجلس الأمن من التعجيل بإنجاز مهامه، ولكن من غير المقبول اللجوء إلى المشاورات غير الرسمية إلى الحدود التي أصبحت فيها غير مقبولة من شأنها التشكيك في شرعية أعمال مجلس الأمن تجاه بقية أعضاء المنظمة الذين عهدوا إليه بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن أحكام الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من الميثاق تنص على أن تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة بشأن ما اتخذه المجلس من تدابير لحفظ السلم والأمن الدوليين. وخلال السنوات الأخيرة لا يتذكر وفد بلادي أن قدم المجلس تقريرا خاصا رغم الاضطرابات التي شهدها العديد من المناطق في العالم. ولو أن المجلس زود الجمعية العامة بتقارير خاصة عن تلك الأحداث، فلربما أمكنه، بالتعاون مع الجمعية العامة، إيجاد حلول لتلك المشاكل وتفادي ما تركته من مآس وآلام. وقد يكون لمجلس الأمن أسباب دفعته إلى هذا التصرف. وإذا كان الحال كذلك، لكان الأحرى به أن يوضح في تقريره السنوي هذه الأسباب لكي تنظر الجمعية العامة فيها، والبحث في السبل والوسائل الكفيلة بتفادي كوارث أخرى في المستقبل.

لقد تضمن تقرير مجلس الأمن في أحد أجزائه المشاورات التي أجراها المجلس مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. ويرحب وفد بلادي بذلك، لأنه مطلب ما فتئت الدول الأعضاء تدعو إليه وتؤكد عليه. ورغم ذلك، لا نستطيع إلا أن نعرب عن القلق من عدم التزام مجلس الأمن بميثاق الأمم المتحدة، مثل تجاهل المجلس إجراء المشاورات مع الدول الأخرى غير الأعضاء به، والتي هي طرف في نزاع معروض عليه وفقا للمادة الحادية والثلاثين من الميثاق. وتجربتنا مع مجلس الأمن أوضحت بأن دولا أعضاء به لا تعارض العمل بالمادة المذكورة فحسب، بل ازدادت لديها نزعة التفرد والسعي إلى استصدار قرارات بخصوص مسائل معقدة بسرعة غير معهودة وغير مبررة.

ففي ٢٥ آب/أغسطس الماضي تقدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن بشأن الخلاف بينها وبين بلادي حول ما يسمى بأزمة لوكربي. وتم اعتماد المشروع في السابع والعشرين من نفس الشهر، أي حتى قبل أن تترجم الوثائق المرفقة بالمشروع أو تعطى الفرصة للسلطات المعنية في بلادي لدراستها. وهذا تصرف يتجاهل مطلب الشفافية والانفتاح في أعمال مجلس الأمن، وقد فوت الفرصة للاتفاق على قرار يلبي مصالح جميع الأطراف، ويعجل بحل الخلاف والإسراع برفع العقوبات التي يعاني منها الشعب الليبي لما يقرب من ٧ سنوات.

لقد اتخذ مجلس الأمن عددا من التدابير لتحسين تقريره السنوي. ونحن نأمل أن تشكل هذه الإجراءات أساسا لتدابير أخرى تكفل أن يكون التقرير أكثر شمولية بحيث يحتوي في المستقبل على تبرير لما اتخذه المجلس من قرارات وما أصدره من بيانات، وعلى ملخص شامل وواضح للمناقشات التي جرت في جلسات مشاوراته غير الرسمية، وبالدرجة الأولى عند المراجعة الدورية لنظام الجزاءات، حتى تعرف بقية أعضاء الأمم المتحدة، وبشكل موثق، المواقف التي أعرب عنها أعضاء المجلس خلال تلك المشاورات، وعندها فقط يتحقق ذلك. وعندما يتحقق ذلك، سيكون تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة انعكاسا حقيقيا لأعماله ونقلا أمينا لأنشطته.

إننا نرى أن من الأهمية بمكان إعادة النظر في طرق عمل لجان الجزاءات، بما يتيح للدول المعنية حضور اجتماعاتها، والسماح لتلك الدول بالإعراب عن موقفها تجاه ما تنظر فيه تلك اللجان من قضايا. ونرى أيضا أنه يتعين على مجلس الأمن أن يعود الى الممارسة الصحيحة في طريقة عمله بحيث يتيح لعموم الدول الأعضاء

الإعراب عن مواقفها فيما يناقشه، والمساهمة في عملية صنع القرار به، بدلا من أن تجد هذه الدول نفسها أمام أمر تقرر سلفا، وفي مسائل تؤثر عليها جميعا. ويتعين على مجلس الأمن كذلك أن يوسع قاعدة التشاور مع الدول غير الأعضاء به، خاصة الدول التي لها علاقة بما ينظر فيه أو يناقشه، لأن هذا هو إحدى أهم السبل التي تكفل أن تكتسب قرارات مجلس الأمن شرعيتها والتي تتيح فرصا أفضل لتنفيذها.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد على أهمية تعزيز الحوار والتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذه الممارسة ينبغي ألا تقتصر على مناسبة واحدة تنظر فيها الجمعية العامة في التقرير السنوي للمجلس، بل أن تكون عملية مستمرة نابعة من المسؤوليات الأساسية لهذين الجهازين وفقا للمهام المناطة بكليهما طبقا للميثاق.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئ السفير السير جرمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه الواضح الدقيق لتقرير المجلس عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأتوجه بالتهنئة أيضا الى الموظفين المتفانين في إدارة مجلس الأمن على عملهم الممتاز.

هذا أول تقرير يتضمن تقييمات أعدها رؤساء المجلس المتعاقبون بصفتهم الشخصية. وشيلي، بصفتها عضوا في المجلس، شاركت في أعمال الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بوثائق المجلس والقضايا الإجرائية الأخرى، الذي صمم هذه الصيغة، التي أورد رئيس المجلس وصفا لها في مذكرته المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451). هذه الصيغة يسرت لنا أن نتحرك صوب الاستجابة للرغبة الشاملة في أن تكون التقارير تحليلية ومضمونية بقدر أكبر، تلك الرغبة التي أعربت عنها الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة، من خلال اتخاذ القرار ١٩٣/٥١ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي أشار وأحسن الإشارة اليه هذا الصباح ممثل كولومبيا.

ويسعدنا أن يكون كل رئيس للمجلس منذ تموز/يوليه ١٩٩٧ قد أعد تقييما لأعمال المجلس أثناء رئاسته. وهذه، باعتقادنا، ممارسة سيتبعها رؤساء المجلس كافة في المستقبل؛ ونحث الجميع على الاقتداء بمثل وفد كوستاريكا، الذي كان أول من يعمم نسخا من تقييمه على كل الدول الأعضاء قبل نشر التقرير المعروض على الجمعية اليوم بمدة طويلة. ونؤمن كذلك بأن رؤساء المجلس في المستقبل، وبخاصة الذين يمثلون الأعضاء غير الدائمين، يجب أن يعملوا على تضمين التقييم أكبر قدر ممكن من المعلومات المضمونية لتحقيق الفائدة القصوى من هذه الصيغة. وهذه التقييمات يجب أن تصبح أدوات عمل فعالة لأعضاء المنظمة الآخرين. إن التقييمات الـ ١٢، إذا أخذت مجتمعة، ستشكل إسهاما عظيما في الشفافية، لأنها تمكن الجمعية العامة من التعرف بشكل أفضل على التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن أو اتفق عليها، والتي تتصل بصون السلم والأمن الدوليين، مما يضمن التنسيق والتعاون الضروريين بين الجهازين.

وبالمثل، نعتقد أن مما يتسم بأقصى فائدة لأعضاء المجلس أن يعرفوا الى أي مدى ساعدت الصيغة الجديدة للتقييمات من كل رئيس للمجلس الدول الأعضاء على تكوين فهم أفضل لطريقة تناول المجلس للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين التي تدخل في نطاق صلاحياته.

إن تقرير المجلس الى الجمعية العامة عنصر أساسي في ما يجب أن يقوم بين الجهازين من علاقات طيبة وتنسيق جيد؛ وهو يندرج ضمن الإطار العام للشفافية التي يجب أن تكون سمة أعمال المجلس. لكن هذه العلاقات الطيبة وهذه الشفافية لا تنتهي هنا: يجب على المجلس أن يحسّن بلا انقطاع أساليب عمله ويزيد من شفافيتها. ولبلوغ تلك الغاية، يجب بذل الجهد للتعبير بقدر متزايد عن المناقشات حول ما يسمى بالمجموعة الثانية من المسائل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة. وعلى نفس المنوال، تكتسي التوصيات الواردة في ورقة الموقف التي أعدها الأعضاء المنتخبون العشرة في المجلس في ١٩٩٧ أهمية خاصة؛ وقد تشرفنا بالمشاركة في إعداد تلك الورقة. هذه الممارسات في مجلس الأمن تمثل طريقة فعالة للتشجيع على قدر أكبر من الشفافية والانفتاح، ويجب أن تستمر. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نضع حدا للتقارير الرسمية الوصفية التي قلما تفيد في شيء.

من المستحيل التطرق الآن الى كل البنود التي نظر فيها مجلس الأمن؛ وإنني أؤمن بأن كل وفد سيتكلم عن

البنود التي تهمه. ووفد بلادي يود أن يذكر كيف أن المجلس دأب على معالجة مسألة افريقيا في الأشهر الماضية، مسترشدا بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٨، المعنون "أسباب النزاع في افريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318). ورحبنا على وجه التحديد بانعقاد اجتماع وزاري ثان معني بأفريقيا، وبتشكيل فريق عامل مخصص للنظر في توصيات الأمين العام كلها؛ وهذا أدى الى إعداد عدد من الوثائق التي أقرها المجلس. ونؤمن بأن مسألة أفريقيا يجب مواصلة النظر فيها باستفاضة، باتباع نهج شامل. والمجلس، الى جانب هيئات الأمم المتحدة الأخرى، يجب أن يولي أعلى الأولوية لهذه المسألة؛ ومن دواعي سرورنا أن هذا مفهوم الآن.

أنتقل الى مسألة أخرى. ثمة حالتان للجزاءات المفروضة من قبل المجلس شهدتا بعض التطور. وأشير هنا الى حالتي ليبيا والعراق. ونرجو أن يزال الغموض بسرعة حول التفاصيل الإجرائية للمحاكمة المقرر إجراؤها في هولندا للمشتبه فيهما في حادثة لوكربي، وألا تصبح هذه التفاصيل عقبة، ليتسنى بدء المحاكمة، وتيسير رفع الجزاءات التي تضر بالشعب الليبي في القريب العاجل.

أثناء الفترة التي يشملها التقرير، كان أحد البنود التي استأثرت بأقصى الاهتمام الأزمة مع العراق، التي حدثت في وقت مبكر من هذا العام. وبفضل التدخل الحسن التوقيت للأمين العام أمكن تجنب الأعمال العسكرية. ولئن كان التوتر الذي أدى مباشرة الى الأزمة يبدو قد خف، فإن الحالة في العراق تظل غير مرضية.

لهذا نعرب عن أملنا في أن يستأنف التعاون بين العراق والأمم المتحدة، كخطوة أولى، وأن يجري استعراض شامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على ذلك البلد كخطوة ثانية، ترسل للعراق إشارات واضحة محددة تقوم على أساس توافق الآراء، بما ينبغي عليه أن يفعله حتى يسمح في القريب العاجل بإنهاء حالة الحصار التي استمرت سنين طويلة وسببت معاناة شديدة للشعب العراقي.

أود أيضا أن أشير إلى هايتي. فبعد عام تقريبا من قيام مجلس الأمن بإنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، يرى بلدي أن الدور الذي اضطلعت به تلك البعثة في إقامة قوة شرطة محترفة تحترم القيم الديمقراطية كان دورا بالغ الأهمية. ومع ذلك وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، لا تزال الحالة السياسية السائدة في هايتي اليوم لا تسمح بإنهاء ولاية هذه البعثة التي تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد يرى بلدي أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تجاه شعب هايتي يضطلع بها اليوم من خلال وجود دولي ملائم. وإذا كان رئيس دولة هايتي، طلب في الوقت المناسب استمرار هذا الوجود الدولي، فإن بلدي سيبذل قصارى جهده كعضو في مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، لمساعدة ذلك البلد الذي يقع في منطقتنا.

وفي الختام أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة إلى جمهورية الأرجنتين الشقيقة على انتخابها اللامع لعضوية مجلس الأمن، كما أتوجه بالتهنئة إلى كندا، وماليزيا، وناميبيا، وهولندا التي ستنضم إلى عضوية مجلس الأمن في السنتين القادمتين. ونثق في أن هذه الدول تعرف كيف تواصل العمل للبلوغ بمجلس الأمن إلى ما نتمناه.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر رئيس مجلس الأمن السفير جريمي غرينستوك على تقديمه تقرير هذا العام إلى الجمعية العامة.

هذه المناقشة السنوية فرصة يرحب بها جميع أعضاء الأمم المتحدة لتقييم عمل مجلس الأمن. ويعلق بلدي أهمية خاصة على هذه الفرصة.

يضطلع مجلس الأمن بمسؤولية ثقيلة. ويمارس هذه المسؤولية بالنيابة عن جميع أعضاء المنظمة، ويجب عليه أن يفعل ذلك. وفي هذا الصدد ينبغي للمجلس أن يكون على أكبر قدر ممكن من الانفتاح. وقد حاولت السويد أن تجعل الانفتاح والشفافية سمتان مميزتان لوجودها في عضوية مجلس الأمن. إن الانفتاح هدف أساسي في حد ذاته ولكنه بصفة خاصة وسيلة لتعزيز المشاورات الواسعة وإشراك الدول غير الأعضاء في المجلس في عمل المجلس لإعداد قراراته وتنفيذها.

إن شكل تقرير مجلس الأمن المعروض علينا يختلف عن شكله في الأعوام السابقة. وقد سبق أن أشار عدد من المتكلمين إلى ذلك. والعنصر الهام الجديد في التقرير هو إضافة بيانات التقييم الشهرية التي يقدمها رؤساء

المجلس المتعاقبون. وقد صدر أول هذه البيانات من السويد. وينبغي أن تحقق هذه التقييمات الرغبة التي أبدتها دول كثيرة في تعزيز الطابع التحليلي المحكم في تقارير المجلس. وإني على ثقة من أن جميع أعضاء المجلس سينظرون بعناية في وجهات النظر التي أعرب عنها اليوم في هذه المناقشة بشأن هذا الجانب وغيره من جوانب التقرير.

إن تعزيز الشفافية في المجلس وطرائق عمله مسألة هامة من حيث المبدأ. وهي ليست نظرية وإنما مسألة ينبغي أن تتخذ بشأنها خطوات عملية تؤدي إلى نتائج ملموسة. وأثناء عضويتنا في المجلس سعت السويد دائما إلى إجراء هذا التحسين. فالدول غير الأعضاء في المجلس من حقها أن تطلع على نحو كاف على أعمال المجلس. ونواصل العمل من أجل زيادة استخدام اجتماعات المجلس مع الدول المشاركة بقوات كأداة للتأثير في عملية صنع القرار من جانب المجلس. كذلك ينبغي أن تكون البيانات التي يقدمها رؤساء المجلس للصحافة متاحة بسهولة لبقية الأعضاء في الأمم المتحدة. وأثناء الفترة التي تولت فيها السويد رئاسة مجلس الأمن كنا نحتفظ، على الصفحة المخصصة لبعثة السويد على الإنترنت، بسجل للأنشطة اليومية للمجلس، تتضمن البيانات التي تقدم للصحافة. ورئاسة المجلس الحالية أتاحت أيضا هذه البيانات على الإنترنت، ونأمل أن يتبع الآخرون تلك الممارسة.

تقرير مجلس الأمن يغطي فترة حافلة بالنشاط، وحافلة بالاضطرابات في بعض الأحيان. كما أن عددا من الأزمات المدرجة على جدول أعمال المجلس منذ زمن طويل لا تزال تستأثر باهتمام المجلس. وفي بعض الحالات تفاقمت هذه الأزمات. وفي نفس الوقت ظهرت في المقدمة مسائل أخرى مثل التفجيرات النووية التجريبية من جانب الهند وباكستان، والصراع بين أثيوبيا وأريتريا، والحالة المتردية في كوسوفو. لقد كان العام الماضي فترة حقق فيها مجلس الأمن إنجازات هامة بيد أنه كانت هناك صعوبات كبيرة في تناول عدد من المسائل المعقدة.

ترى السويد أنه ينبغي التطرق إلى بعض النقاط البارزة التي لها أهمية خاصة في عمل المجلس في السنة الماضية. أولا، اعتماد قرار حازم بشأن كوسوفو يحدد طلبات واضحة يلزم الوفاء بها تحت الرقابة الدولية. ثانيا، الإصرار المستمر على أن يمتثل العراق بشكل كامل لقرارات مجلس الأمن مع تحسين آلية النفط مقابل الغذاء؛ ثالثا الخطوات المتخذة لوضع استراتيجية طويلة الأجل للسلم والأمن في أفريقيا، بالاشتراك مع المنظمات والدول الأفريقية؛ رابعا تأييد مجلس الأمن لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان؛ خامسا، الاهتمام المتزايد بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في سياق مسؤوليات مجلس الأمن بما في ذلك من خلال تعزيز عمل المحكمتين المخصصتين.

وتابع مجلس الأمن باهتمام عمليات حفظ السلم الأساسية في مختلف أجزاء العالم ووافق على خطوات أساسية لتطوير ولايات هذه العمليات وفقا للظروف المتغيرة. ومنذ العام الماضي، أنشئت عمليتان جديدتان لحفظ السلم في أفريقيا؛ إحداهما في سيراليون والأخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى. هذان مثالان محددان لرغبة المجلس في ممارسة مسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أصبح مجلس الأمن أكثر إدراكا للحاجة إلى تنوع عريض في الموظفين، وإجراء توازن حقيقي في عمليات حفظ السلم. والمكونات المختلفة من العسكريين والشرطة المدنية والعناصر الأخرى ينبغي أن تكون متكاملة على نحو أفضل. كذلك تأكد أن تعيين ممثلين خاصين للأمين العام في حالات الصراع، بتأييد من مجلس الأمن، أداة نافعة. بعد أن قلت ذلك، أشعر بأن هناك ما يدعو إلى الانشغال لأن مداولات مجلس الأمن بشأن حفظ السلم تحبط في بعض الأحيان بسبب اتباع نهج ضيق يراعي اعتبارات الميزانية قصيرة الأجل. إن ممارسة المجلس التقتير أو المماطلة يضعف سلطته وكذلك سلطة الأمين العام. وقد يكون في ذلك مجازفة بإرسال رسالة غير مقصودة بعدم الاهتمام بالأطراف المتضررة، بما يتعارض مع التفهم العام بضرورة اتخاذ إجراء وقائي عاجل.

هناك، بالطبع، حالات ستؤدي فيها الاختلافات الأساسية، أو المصالح المتنافسة، خصوصا بين الأعضاء الدائمين، إلى شل عمل مجلس الأمن. إن هذه الحالات أقل اليوم عددا مما كانت من قبل، ولكن عندما تحدث، تكاد تكون، بطبيعتها خلافات هامة. إنها تؤثر في العمل العام للمجلس، ولكن، من حسن الحظ، يوجد أيضا تفاهم عام على الحاجة إلى محاولة الحد من الضرر الذي تسببه.

وفي حالات كثيرة، يكون من الواضح أنه يصعب على مجلس الأمن أن يحدد استراتيجية فعالة. فالأدوات المتاحة قد تبدو غير ملائمة لبعض المنازعات المعقدة التي تنشب اليوم، وتكون، من جوانب كثيرة، نزاعات داخلية، ولكن ذات جوانب تتعدى الحدود الوطنية، وتشارك فيها أحيانا عدة أطراف تأتمر بهياكل آمرة أو تستوحي أهدافا سياسية ليست واضحة تماما. في مثل هذه الحالات قليلا ما يكون السلم الدائم نتيجة مباشرة لمجرد اتفاق ومطلوب تنفيذه يتوصل إليه الزعماء السياسيون. بل ينبغي إقرار السلام من خلال عملية طويلة الأمد لبناء الثقة وإعادة تشييد المجتمعات الممزقة.

غير أن هذه المصاعب لا يمكن أبدا أن تكون عذرا لتقاعس مجلس الأمن عن أداء دوره بطريقة جادة. إن مسؤوليات المجلس تفرض عليه أن يعمل، إذا لزم الأمر، بوضع إطار للعناصر الفاعلة الأخرى وللعوامل الأخرى، للاضطلاع بأدوارها.

إن الدور المتنامي الأهمية للمنظمات الإقليمية من أجل السلم والأمن تطور هام، وله آثار على المدى الطويل. إن هذا الدور هو، نتيجة، بل يجب أن يكون نتيجة لتطلعات وقدرات هذه المنظمات نفسها. إن الترتيب الإقليمي يجب أن يكون وليد القصد وليس تلقائيا، وذلك تحقيقا لمصلحة كل من المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة على السواء. ومجرد انشغال جهة أخرى بموضوع ما ينبغي ألا يكون معناه أن مجلس الأمن يستطيع أن يعفي نفسه من النظر فيما عليه أن يفعله.

إن مقدرة مجلس الأمن على معالجة القضايا الصعبة وعلى اتخاذ التدابير اللازمة، هي إلى حد بعيد مسألة إرادة سياسية ومقدرة على تولي زمام الزعامة من جانب جميع أعضاء المجلس. والأعضاء المنتخبون لهم دور أساسي في هذا الصدد، لأنهم يساعدون على إضفاء مزيد من الشرعية على عمل المجلس.

أما الأعضاء الدائمون فلهم أهمية مماثلة في هذا الصدد. وإذا كان هناك معنى لديمومتهم - فيما يتجاوز الواقعية السياسية - فإن تلك الديمومة ينبغي أن تؤدي إلى اكتساب منظور طويل المدى، وإلى الاستمرارية، وإلى العزم على التصرف بمزيد من الجرأة، وعلى الاضطلاع بالمهام الصعبة وغير المضمونة، التي تتطلب من المجتمع الدولي مقدرة على الصمود. وإني واثق بأن هذا النوع من الزعامة سترحب به العضوية الواسعة للأمم المتحدة.

إن الانفتاح والفعالية يجب أن يكونا هدفين مترابطين لمجلس الأمن. وأفعال مجلس الأمن والجمعية العامة، بل في الواقع منظومة الأمم المتحدة كلها، يجب أن يساند كل منها الأخرى. فقد تختلف المسؤوليات، ولكن الرسالة الموكولة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لا تختلف.

السيد غويين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إننا ممتنون امتنانا خاصا لمجلس الأمن على التقرير الذي تلقيناه وننظر فيه اليوم، وللممثل الدائم للمملكة المتحدة الذي يرأس حاليا مجلس الأمن، السير جيرمي غرينستوك-على بيانه الافتتاحي الواضح الشامل الذي عرض به التقرير على الجمعية العامة، مما يتمشى مع العرف الذي بدأته قبل ذلك البرازيل، خلال توليها رئاسة مجلس الأمن.

إننا نفسر هذا البيان الافتتاحي على أنه إعراب عن إرادة المجلس بأن ينشئ حوارا مع الجمعية العامة، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق. إن هذا التفاعل، وهذه العلاقة الفعالة، بين مجلس الأمن والجمعية العامة، أمر جوهري. إن عمل كل من الهيئتين ينبغي أن يكون معوانا لعمل الأخرى، فعلى الرغم من أن مسؤولياتهما في مجال السلم والأمن مختلفة، إلا أن هدفهما قاسم مشترك بينهما، كما يقضي بذلك الميثاق. ودور الجمعية العامة ليس مقصورا على إصدار القرارات بشأن التخصيصات المالية لعمليات حفظ السلام.

ونرحب بالجهود التي يبذلها المجلس في الوقت الحاضر لتحسين محتوى التقرير، وبالتدابير المتخذة في هذا السبيل. ونرحب كذلك بالتحسينات المحسوسة التي أجريت، لا سيما بإدراج المعلومات الخلفية المتمثلة في قائمة المقررات والقرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن المجلس، خلال السنة السابقة، وفي وصف ما حدث أثناء النظر في كل بند خلال السنة، وفي الرسائل التي تلقاها المجلس، وفي تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس.

ونقدر بصفة خاصة تقييمات عمل مجلس الأمن، التي أعدت تحت مسؤولية الممثلين الذين أتموا الاضطلاع بمهامهم كرؤساء للمجلس، والتي ارفقت بالتقرير كتذييلات. وفي هذا الصدد يطيب لنا أن ننوه بالمبادرة التي اتخذها الممثل الدائم للبرتغال، في نيسان/أبريل ١٩٩٧، والتي أنشأت ذلك العرف.

ونظرا لأهمية هذه التقييمات، نعتقد أنه يكون من المفيد جدا جعلها متاحة بمجرد أن تنتهي كل فترة رئاسة، دون حاجة إلى الانتظار إلى موعد تقديم هذا التقرير. ومثل هذه التقييمات ينبغي تقديمها بالنيابة عن مجلس الأمن، وينبغي ألا تكون قاصرة، كما في بعض الحالات، على مجرد الاتيان بموجز للوقائع الواردة في أجزاء أخرى من التقرير، دون أن يصحبها تقييم. وفي هذا الصدد، وبقصد القيام بعناية بدراسة وتحليل للوثيقة في الجمعية العامة، يكون من المستصوب ألا ينتظر المجلس انقضاء شهرين ونصف على نهاية المدة التي يغطيها التقرير لاعتماده.

ونظرا لكثرة استعمال البيانات الصحفية من رئاسة المجلس ينبغي تسجيل هذه البيانات بطريقة ما، لتحديد قيمتها السياسية والقانونية، ما دامت ناجمة عن اتفاقات يتم التوصل إليها أحيانا بصعوبة بين أعضاء المجلس.

وقد اقترح أن تستطيع الدول غير الأعضاء في المجلس أن تشارك، بموجب المادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق المنظمة، في الاجتماعات والمشاورات التي لها شأن فيها، قبل أن يتوصل المجلس إلى قرار. وهذا في رأينا شرط مسبق لإضفاء الشرعية على أي قرار يتخذه المجلس. وبالطبع يقتضي ذلك أيضا إيجاد آلية للتبليغ والإعلام في الوقت المناسب.

ونوافق على آراء الأمين العام بشأن الاقتراح القائل بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعمد إلى ممارسة السلطة المسندة إليه بموجب المادة ٦٥ من الميثاق كي يحصل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على المعلومات والمساعدة اللازمتين، لتمكينه من النظر في حالة محددة، بطريقة أشد شمولا وفعالية. ونعتقد كذلك أن الاتفاقات الصعبة بشأن حفظ السلام، في المناطق التي تتأثر بالنزاعات، قد تضمحل في غيبة الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. ولذا فإن هذه الاتفاقات السياسية تتطلب أن تتلاقى استراتيجيا مشروعات التعاون الاقتصادي والاجتماعي، التي من شأنها تقريب مجلس الأمن ليس فقط من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل كذلك من هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك من المؤسسات المالية.

ونستطيع أن نرى في تقرير مجلس الأمن المعروض الآن على الجمعية العامة أن الزيادة في الأزمات الخطيرة داخل الدول تستدعي اتخاذ تدابير عاجلة أهمها التدابير ذات الطابع الإنساني، وأن الأزمات أصبحت أكبر حجما على نحو متزايد. غير أن شيئا جديدا أضيف إلى ذلك، هو: التردد الخطير واللامبالاة فيما يتعلق بالشواغل الدولية. وأوجد هذا كله فراغا لا يكاد يسده أعضاء المجلس المذكورون صراحة في الميثاق. وأحدث هذا كله تحولا جذريا في مفهوم البيان الرسمي الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عن رؤساء البلدان الأعضاء في مجلس الأمن.

وقد لا يكون من الضروري تكرار القول إن المنظمة غير مهيأة لمواجهة هذه الأوضاع الجديدة، خاصة أنه لم يسبق استحداث أو تطبيق نظام للعمل الجماعي مثل النظام المنصوص عليه في الميثاق. بيد أن جهود المجلس الرامية إلى معالجة هذه المسائل تستحق، بصفة عامة وبعبارات نسبية لهذا السبب - أن تنظر فيها جميع الدول.

والمعلومات التي لدينا - لا من مجلس الأمن بل من تلميحات أو تخمينات من الخارج - تعطي انطباعا بأن الصراعات الجديدة تتطلب إجراءات تسندها بوضوح سلطة المجلس، وفي بعض الحالات يسندها الردع أيضا، وفي الوقت نفسه، وحسب الحالة، ينبغي ألا تنشر العمليات في الميدان في الحالات الأخرى إلا على أساس التوجهات المدنية لا العسكرية. ويجب قبل كل شيء أن تستند العمليات دائما لا إلى موافقة الدول المتأثرة بالصراع فحسب بل وإلى تعاونها أيضا.

وتتوقف صلاحية إجراءات مجلس الأمن إلى حد بعيد على خضوع أعضائه للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتدابير التي يتخذها نيابة عنها، وعلى مدى استناد قراراته إلى الميثاق. ذلك أن المجلس بالضرورة جهاز سياسي يعمل بمقتضى الميثاق؛ وقراراته لن تكون شرعية في الحالات التي تتجاوز أحكام الميثاق أو قواعد القانون الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥